بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات الأردني 2013_1989

The Impact of Foreign Aid on the Balance of Payments of Jordan

إعـــداد
حمزة محمد السرحان

إشـــراف
الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدّراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الأول ٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **الطالب حمزة محمد السرحان**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٨/ ١/ ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: حمزة محمد السرحان **الرقم الجامعي:12205012017**

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال **الكليّة: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها سارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

أثر المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلميّة، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تمّ نشرها أو تخزينها في أيّة وسيلة إعلاميّة، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤوليّة بأنواعها كافة فيما لو تبيّن غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها من غير أن يكون لي أيّ حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... **التاريخ١٨/١٢/2014**

ج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة (أثر المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات الأردني ١٩٨٩-٢٠١٣)

وأجيزت بتاريخ: ٢٤ / ١٢ /٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور تركي مجحم الفواز (رئيساً) المشرف		.....
الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	.....
الدكتور علي مصطفى القضاة	عضواً	.....
الدكتور غازي ابراهيم العساف	عضواً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الى من افتقده صبح مساء، الى من افنى عمره من اجلنا، والدي الحبيب، رحمه الله واسكنه فسيح جنانه .

الى نبع الحنان والوفاء والدتي العزيزه البسها الله ثوب الصحة والعافية وأدامها نورا" يضيئ حياتنا.

الى ذلك العشق الذي لاينتهي، ابنة اختي الحبيبة نهايه.

الى أشقائي وشقيقاتي اللذين وقفوا الى جانبي في كل الظروف ،وساندوني لأصل ألى ما انا عليه.

إلـــى صديقي وأخـــي العزيـــز ..... "سلوان حسن الـبزاز"

إلـــى أصدقـــائـــي جميعـــا".

أُهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

حمزه محمد شنوان السرحان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال تعالى (قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم) [البقرة: ٣٢]

وقال تعالى (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) [هود: ١٩]

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي **الدكتور تركي مجحم الفواز** على نصائحه القيّمة التي مكّنتني من إخراج هذه الرسالة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة، وأتقدم بشكري وعظيم امتناني إلى جامعة آل البيت التي كانت ملاذاً وصرحاً علميّاً طيّباً وأخصُّ بالذكر كليّة إدارة المال والأعمال قسم الاقتصاد، ومعهد بيت الحكمة، وكافة أعضاء هيئة التدريس من غير استثناء على ما منحوني إياه من فضل وعطاء، فشكراً لهم جميعاً.

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد في إنجاز هذا العمل.

الباحث: حمزة محمد السرحان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

الملخص ..... ك

Abstract ..... ل

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ١

١-١ المقدمة ٢

١-٢ مشكلة الدّراسة: ٣

١-٣ أهميّة الدّراسة: ٣

١-٤ أهداف الدّراسة: ٤

١-٥ أسئلة الدّراسة: ٤

١-٦ منهجيّة الدّراسة: ٥

١-٧ إجراءات الدّراسة ٥

١-٨ فرضيّات الدّراسة: ٥

١-٩ المعالجة الإحصائيّة: ٦

١-١٠ فترة الدّراسة: ٦

١-١١ محددات الدّراسة: ٦

١-١٢ الدّراسات السابقة: ٧

الدراسات الاجنبية ١٠

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة ١٢

٢-١ مفهوم المساعدات الخارجية: ١٣

٢-٢ أشكال المساعدات الخارجية: ١٤

٢-٣ أهداف المساعدات الخارجية ١٨

٢-٤ مصادر المساعدات الخارجية : ٢١

٢-٥ الآثار الإيجابية والسلبية للمساعدات الخارجية ٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٦ ميزان المدفوعات .(Balance of Payments) ٢٧
٢-٧ العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات: ٣٢
٢-٨ مكوّنات ميزان المدفوعات: Balance of Payments .(BOP) ٣٤
الفصل الثالث: عرض وتحليل النتائج ٣٧
٣-١ عرض النتائج ٣٨
٣-٢ التحليل الإحصائي ٤٣
٣-٢-١ وصف متغيرات النموذج: ٤٣
٣-٢-٢ نتائج التحليل الاحصائي ٤٣
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات ٤٥
٤-١ النتائج ٤٦
٤-٢ التوصيات ٤٧
قائمة المراجع ٤٨
أولاً- المراجع العربيّة: ٤٩
ثانياً- المراجع الأجنبيّة: ٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	*الصفحة*
١	أهم المؤشرات للاقتصاد الاردني خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠١٣)	٣٨
٢	التحليل الإحصائي Eviews	٤٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	المساعدات الخارجيّة الممنوحة للحكومة الأردنيّة خلال فترة الدّراسة	٣٩
٢	حجم الإيرادات المحلية	٤٠
٣	النفقات العامة للحكومة الأردنية	٤٠
٤	الموازنة العامة	٤١
٥	ميزان المدفوعات	٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات الأردني

إعداد

حمزة محمد السرحان

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

جامعة آل البيت ٢٠١٤م

الملخص

هدفت الدّراسة إلى التعرّف على مدى تأثير المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات الأردني خلال الفترة الواقعة ما بين عاميّ (١٩٨٩ و ٢٠١٣)، وقد تمّ الحصول على البيانات من التقارير السنويّة ونشرات البنك المركزي الأردني، فيما جرى استخدام النسب المئويّة لإيجاد معدّلات النمو خلال فترة الدّراسة، كما تمّ إجراء تحليل الانحدار البسيط، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدّراسة وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين المساعدات الخارجية المستلمة والحساب الجاري، حيث تساهم هذه المساعدات في تخفيض العجز في الحساب الجاري. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Foreign Aid on the Balance of Payments of Jordan

By

Hamza M. Al-Sarhan

Supervisor

Dr. Turky M. Al-Fawwaz

Abstract

This study aimed to identify the extent of the impact of foreign aid on the balance of payments of Jordan during the period (1989_2013), the data were obtained from annual reports and publishing of the Central Bank of Jordan as was the use of the percentages to find the growth rates during the study period, also a multiple regression analysis has been done, the study found that there is a statistically significant positive relationship between the current account balance and the grants received by the kingdom. Also, the study found a statistically significant negative relationship between public spending and current account balance.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

إن لميزان المدفوعات أهميّة كبيرة في تحليل المؤشرات الاقتصاديّة لأيّة دولة، حيث أنه ومن خلال دراسة ميزان المدفوعات؛ يمكن معرفة قوّة اقتصاد تلك الدّولة، ومدى قدرته على استيعاب كل المتغيّرات الاقتصاديّة العالميّة، كون ميزان المدفوعات يشتمل على عمليّة التبادل التجاري مع جميع الدّول الأخرى، بما في ذلك من سلع ونقود ورأس مال.

إن المساعدات الخارجيّة التي تؤثر على ميزان المدفوعات الأردني هي الأخرى تتأثر بالمتغيّرات الدّوليّة والإقليميّة، وهذا يشكّل شبكة من التأثيرات والمتغيّرات في ميزان المدفوعات التي قد تحدث جرّاء تذبذب نسب المساعدات من سنه إلى أخرى. ومن خلال هذه الدّراسة نفترض إطاراً حركيّاً لدراسة توقيت الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات، والناتجة عن تغيّر نسب المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن.

وكون الأردن دولة من دول العالم الثالث، ولديه اقتصاد محدود التأثير في الاقتصاد العالمي، ويعتمد بشكل كبير وجذري على المساعدات الخارجيّة لتمويل الإيرادات وتغطية العجز في الموازنة العامّة؛ فإن ذلك يزيد نسب التأثير الحاصل في مكوّنات ميزان المدفوعات، وفقا للتغيّر في نسب هذه المساعدات.

إن ميزان المدفوعات الأردني قد مرّ بحالات عجز واضحة، ظهرت بشكل واضح في الأزمة التي وقعت خلال عام (١٩٨٨)، واستمرت لغاية العام (١٩٩٢)، ونتج عنها تأثير واضح بنسب المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن، إذ ارتفعت نسبة النمو في العجز لعام ١٩٨٨ حوالي (٣٠٠٠%) (البنك المركزى، ١٩٩٤). وتعود أسباب تلك الأزمة بالأساس إلى الانكشاف التجاري الواضح مع الخارج، وإلى تذبذب نسب المساعدات الخارجيّة، فضلاً عن ضعف النظام المصرفي.

كما وتُعَدُّ إدارة ميزان المدفوعات في مختلف دول العالم ذات أهميّة كبيرة، تتضح من خلالها قوّة اقتصاد الدّولة وفاعليّة سياستها، سواء السياسة الماليّة أو السياسة النقديّة، حيث أن ميزان المدفوعات يتأثر بعوامل خارجيّة وداخليّة، فبينما تكون هذه السياسات ذات فاعلية من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيّرات الداخليّة التي تعتمد -بشكل كبير- على مقدار المساعدات الخارجيّة المقدمة للدولة، وبالتالي فإن كل ما تحدّته إدارة ميزان المدفوعات من خلال تفعيل السياسات (النقديّة والماليّة والمختلطة) تهدف إلى التخفيف من أثر التغيّر الحاصل في المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات.

وعليه، فإن هذه الدّراسة تحاول التعرّف إلى أثر المساعدات الخارجيّة التي يتلقاها الأردن على ميزان المدفوعات الأردني للفترة الواقعة ما بين عاميّ ١٩٨٩ و ٢٠١٣.

١-٢ مشكلة الدّراسة:

إن اعتماد الأردن على المساعدات الخارجيّة في تمويل النفقات وتقليص العجز المتنامي في الموازنة وما له من آثار سلبيّة وإيجابيّة، إلا أنه لا يمكن لدولة نامية مثل الأردن ألا تعتمد على تلك المساعدات، لما لها من أثر في رفد خزينة الدّولة بالمبالغ اللازمة لتقليص العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والساهمة في تغطية النفقات العامّة للدولة.

وتكمن مشكلة الدّراسة في الإجابة على السؤال الآتي:

هل يتأثر ميزان المدفوعات الأردني متمثلاً بالحساب الجاري ومكوّناته للفترة ما بين عاميّ ١٩٨٩ - ٢٠١٣، بالمساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن ؟ وما مدى هذه التأثيرات ؟

١-٣ أهميّة الدّراسة:

تبرز أهميّة هذه الدّراسة في أنها جاءت لتغطّي فترة مهمة من الاقتصاد الأردني، وتسلّط الضوء على ميزان المدفوعات ومكوّناته وقدرة السياسات المتّبعة على التكيّف مع التغيّرات الحاصلة في نسب المساعدات الخارجيّة، والعمل على الحدّ من تأثيراته السلبيّة على ميزان المدفوعات ومكوّناته المتمثلة في الحساب الجاري وحساب رأس المال.

وتكمن أيضا أهميّتها في كونها تُعَدُّ من الدّراسات القليلة (حسب علم الباحث)، التي بحث في آثار المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات الأردني للفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٩ و ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى التعرف على أثر المساعدات الخارجيّة على ميزان المدفوعات الأردني لفترة الدّراسة. وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١. تحليل وتقدير درجة تأثيرات المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن على ميزان المدفوعات الأردني ومكوّناته.

٢. استعراض وتقييم المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن.

٣. التعرّف إلى معدّل نمو المساعدات الخارجيّة وآثارها في معدّل نمو النفقات العامّة للدولة خلال فترة الدّراسة.

١-٥ أسئلة الدّراسة:

تحاول الدّراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مدى تطوّر المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن للفترة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠١٣.

٢. ما هو أثر المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن على ميزان المدفوعات الأردني خلال الفترة (١٩٨٩- ٢٠١٣).

٣. ما مدى مساهمة الإيرادات المتحققة من المساعدات الخارجيّة في تخفيض العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الأردني خلال الفترة من (١٩٨٩- ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٦ منهجيّة الدّراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم معلومات زمنيّة لفترة الدّراسة (١٩٨٩-٢٠١٣)، وعند استخدام التحليل الوصفي؛ تمّ الاعتماد على المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والانجليزية، وفي البحث التحليلي تمّ جمع البيانات المتعلّقة بمتغيّرات الدّراسة من خلال الرجوع إلى النشرات والتقارير الإحصائيّة الصّادرة عن البنك المركزي للفترة من (١٩٨٩- ٢٠١٣). وجرى استخدام النسب المئويّة والمتوسّطات الحسابيّة لاستخراج معدّلات النمو في العجز الحاصل في ميزان المدفوعات جرّاء تذبذب المساعدات الخارجيّة، إضافة إلى معدّل نمو المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن خلال فترة الدّراسة.

١-٧ إجراءات الدّراسة

اعتمد الباحث في هذه الدّراسة على البيانات المتوافرة من خلال النشرات الإحصائيّة والتقارير السنويّة التي يصدرها البنك المركزي ووزارة الماليّة خلال فترة الدّراسة، واعتمدت الدّراسة أيضا على البيانات الجاهزة، وذلك بالرجوع إلى مركز الدّراسات الاستراتيجيّة في الجامعة الأردنيّة، وبعد إجراء المقارنات المختلفة؛ تمّ التأكّد من صحّة البيانات الأولية التي تمّ تجميعها لإجراء هذه الدّراسة. والتأكّد أيضاً من صحة الأرقام التي تتعلق بالإيرادات المحليّة والنفقات العامّة والمساعدات الخارجيّة.

١-٨ فرضيّات الدّراسة:

تحاول هذه الدّراسة اختبار الفرضيّات الآتية :

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للمساعدات الخارجيّة على الحساب الجاري لميزان المدفوعات الاردني.

٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للأيرادات المحلية على الحساب الحاري لميزان المدفوعات الاردني.

٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للنفقات العامّةعلى الحساب الجاري لميزان المدفوعات الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٩ المعالجة الإحصائيّة:

اعتمدت هذه الدّراسة على برنامج Eviews لتحليل البيانات التي تمّ الحصول عليها، وقد تم بناء نموذج إحصائي بالاستناد إلى طريقة الانحدار المتعدد المربعات الصغرى (OLS) وذلك لتقدير أثر المتغيرات التابعة في النموذج على المتغير المستقل وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$CAB= \alpha_0+\alpha_1 SP+\alpha_2 DR+\alpha_3 GR+ \mu_t .$$

١-١٠ فترة الدّراسة:

تغطي هذه الدّراسة الفترة الزمنيّة الواقعة ما بين عاميّ (١٩٨٩-٢٠١٣). وتمّ اختيار هذه الفترة؛ لأنها من أهم الفترات التي مرّ بها الاقتصاد الأردني، وأكثر ها حساسيّة، وذلك لقوّة الأزمات التي عصفت به، وكان لها آثار سلبيّة -قريبة و بعيدة المدى- على كل مكوّنات الاقتصاد الأردني، أهمها تغيّر سعر الصرف، وانهيار الدينار، فضلاً عن أزمة تدفق اللاجئين السوريين.

١-١١ محددات الدّراسة:

لم تخلُ هذه الدّراسة من بعض الصعوبات التي واجهت الباحث، والتي تكمن في صعوبة الحصول على البيانات بشكل دقيق من بعض المصادر، حيث تمّ الحصول على الأرقام الخاصة بميزان المدفوعات والنفقات العامّة والمساعدات الخارجيّة والمنح والإيرادات المحليّة؛ من وزارة الماليّة، ومن التقارير السنويّة، والنشرات الشهرية للبنك المركزي، للفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-١٢ الدّراسات السابقة:

الوصف المفصل لأهم الدراسات المتعلّقة بموضوع الدّراسة الحاليّة، والتي تمّ الحصول عليها لأغراض الدّراسة:

١. **في دراسة للنجداوي (١٩٩٢) بعنوان: (تحليل أثر المتغيّرات النقديّة على ميزان المدفوعات الأردني)**، وتوصّلت إلى معنويّة ارتباط صافي الموجودات الأجنبيّة بمستوى الدّخل والائتمان المحلي (فعاليّة المنهج النقدي لميزان المدفوعات الأردني)، مشيرة إلى ضرورة قيام السلطات النقديّة الأردنيّة بإدارة ومصداقيّة السياسات الائتمانيّة التي تنتهجها لتحسين وضع ميزان المدفوعات الأردني.

٢. **وفي دراسة للكيال (١٩٩٤) بعنوان: (أثر برامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأردن)**، قام الباحث بدراسة برامج التصحيح الاقتصادي التي انتهجها الأردن، ودراسة أهدافها ومقارنتها مع الأداء الفعلي للمتغيّرات الاقتصاديّة، وخاصة معدّل النمو، باستخدام نموذج اقتصادي يربط المتغيّرات الاقتصاديّة والكليّة مع أدوات السياسة الاقتصادية في الأردن، ومعدل التضخّم والعجز الحاصل في ميزان المدفوعات بشكل كمي.

٣. **وفي دراسة قام بها جرادات (١٩٩٤) بعنوان: (برامج التصحيح وسيما صندوق النقد الدّولي: تجربة الأردن)**، استهدفت تقييم كفاءة برامج التصحيح الاقتصادي على الأداء الاقتصادي والكليّ من إنتاج وأسعار للفترة الواقعة ما بين عاميّ (١٩٨٩ و ١٩٩٣)، وعلى القطاع النقديّ والماليّ والخارجيّ، وقد توصّلت هذه الدّراسة إلى أنه تمّ تحقيق أهداف البرامج على مستوى النمو والتضخّم وتخفيض العجز المالي، في حين لم تحقق البرامج أهدافها في مجال الحساب الجاري وضبط مستوى الطلب الكلي.

٤. **وفي دراسة قام بها الزعبي (٢٠٠٠) بعنوان: (الموازنة العامّة الأردنيّة بين الاعتماد على الذّات والاعتماد على المساعدات الخارجيّة للفترة الواقعة ما بين عاميّ (١٩٨٢ و١٩٩٨))**، التي هدفت إلى التعرّف على مدى نجاح المؤسسات الماليّة الأردنيّة في تحقيق الاعتماد على المصادر الذاتيّة في تمويل الموازنة العامّة، ومن خلال دراسة دور الإيرادات المحليّة، ودور المساعدات الخارجيّة في تمويل الموازنة العامّة الأردنيّة خلال الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصّلت هذه الدّراسة إلى نتائج عدّة، من أهمها أن المساعدات والمنح الماليّة الخالصة كانت قد لعبت دوراً متميّزاً في مجمل الإيرادات العامّة الأردنيّة، إذ شكّلت أهميتها النسبيّة بالمعدّل خلال فترة الدّراسة حوالي (٢١.٨٩%) من مجمل الإيرادات.

٥. **دراسة الجومرد وآخرون (٢٠٠٠) بعنوان: (تقييم المساعدات الاقتصاديّة الخارجيّة للأردن)**، حيث تناول الباحثون الاستراتيجيات والسياسات التي تنطوي على المساعدات الخارجيّة من وجهة نظر المانحين، ودور المساعدات الخارجيّة في الاقتصاد الأردني وإدارة السياسة الماليّة للمساعدات الخارجيّة في ظل التصحيح الاقتصادي، وقد كانت هذه الدّراسة وصفيّة تحليليّة.

وقد توصّلت إلى أن اهتمام الأردن في المساعدات الخارجيّة يعود إلى عجز الموازنة وعدم القدرة على السيطرة على هذا العجز؛ نتيجة الاختلالات الهيكلية الداخليّة والخارجيّة، وإلى التوسّع الكبير في النفقات العامّة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي، أثر تبني العديد من خطط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية التي تضمّنت مشروعات كبرى.

٦. **دراسة الرّفاعي (٢٠٠٦)، بعنوان: (أثر القروض والمساعدات الأجنبيّة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن للفترة من (١٩٧٦-٢٠٠٥))**، والتي هدفت إلى قياس أثر القروض والمساعدات الأجنبيّة على النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٦-٢٠٠٥)، والتعرّف إلى المديونيّة والمساعدات الأجنبيّة من حيث طبيعتها واتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيها وحجم المساعدات في الأردن خلال فترة الدّراسة، وقد تمّ الاعتماد على النموذج القياسي باستخدام طريقة السلاسل الزمنيّة بالتعامل مع البيانات الإحصائيّة، حيث أسفرت نتائج الدّراسة عن أن هنالك تأثيرا سلبيّاً للمديونيّة الخارجيّة، وخدمة الدين الخارجي، والمساعدات الخارجيّة، على النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدّراسة.

٧. **دراسة الرّفاعي (٢٠٠٦) بعنوان: (أزمة المديونيّة وبرامج التصحيح الاقتصادي)**، وقدمت هذه الدّراسة قياس وتحليل أثر القروض والمساعدات الخارجيّة على الفجوة الاقتصاديّة، بالاعتماد على سلاسل زمنيّة من عام ١٩٧٦ وحتى ٢٠٠٥، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدّراسة باتباع الأسلوب الوصفي من أجل دراسة الديون والمساعدات الخارجيّة من حيث حجمها وتطوّرها، وأبرز مؤسساتها.

وأشارت النتائج إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيّرات المستقلّة والمتغيّر الناتج التابع، وأن المساعدات الأجنبيّة تؤثر إيجاباً في عمليّة النمو الاقتصادي، في حين أن المديونيّة الأجنبيّة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. **في دراسة أبو شمالة (٢٠٠٦) بعنوان: (دور المعونات الأجنبيّة في تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الوطني الفلسطيني)**، التي هدفت إلى تصميم مدى قدرة المعونات الأجنبيّة على معالجة الاختلالات القائمة في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ومدة كفايتها، وتوصّلت الدّراسة إلى أن المعونات الأجنبيّة تلعب دوراً هامّاً في دفع التنمية الاقتصاديّة في الدّول المستقبليّة، ومن محدداتها؛ إضافة مدى وجود توجّه حقيقيّ لدى البلد المتلقي للتنمية الاقتصاديّة، بما يقتضيه ذلك من الاستغلال الأمثل لكافّة الموارد المتاحة.

٩. **دراسة التميمي (٢٠٠٨) بعنوان: (أثر الموازنات والمنح الخارجيّة في رفد الموازنة العامّة الأردنيّة (١٩٩٠-٢٠٠٦)**، تناول فيها الباحث مدى تطوّر المنح والمساعدات الخارجيّة الواردة للموازنة العامّة الأردنيّة للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٦) وأثرها على الموازنة العامّة).

وقد توصّلت إلى أن معدّل المساعدات والمنح الخارجيّة تؤثر على معدّل نمو الإيرادات المحليّة، وعلى معدّل نمو النفقات العامّة، فضلاً عن خفض عجز الموازنة العامّة للدولة.

١٠. **دراسة المجالي (٢٠١٠) بعنوان: (تأثير الصدمات الاقتصاديّة العالميّة على ميزان المدفوعات الأردني). (١٩٨٠-٢٠٠٨)**، حيث تناولت هذه الدّراسة ميزان المدفوعات وعلاقة مكوّناته بالصدمات الاقتصاديّة للفترة الواقعة ما بين عاميّ (١٩٨٠ و ٢٠٠٨)، التي نتجت عن الأزمات العالميّة، وبشكل أساسي تأثير كل من سعر الصرف الحقيقي الفعّال، وشروط لتجارة، وانخفاض معدّلات الفائدة العالميّة عن الفائدة المحليّة، على مكوّنات ميزان المدفوعات.

وقد أفادت هذه الدّراسة أن ميزان المدفوعات الأردني يتأثر سلباً بصدمة سعر الصرف الحقيقي الفعّال في حساب رأس المال الحقيقي، وإيجاباً في الحساب الجاري الحقيقي.

ويتأثر ميزان المدفوعات إيجاباً بصدمة انخفاض معدّل الفائدة العالمي عن معدّل الفائدة المحلي، كما يتأثر إيجاباً بصدمة الأسعار العالميّة من خلال انخفاض قيم المستوردات.

وقد تبيّن التأثير السلبي للعجز المالي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة العجز المالي الحقيقي على ميزان المدفوعات، من خلال زيادة العجز في الحساب الجاري الحقيقي على المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الاجنبية

١. دراسة فايزي والقيسي (Fayissy & El-Kaissy , 1999) بعنوان : "المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الدول النامية" فقد تناولت هذه الدراسة تأثير المساعدات الاجنبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وبين ان هناك مصادر اخرى للنمو الاقتصادي مثل رأس المال المادي والعيني، والتغيرات التكنولوجية، ودرجة الحرية السياسية والمدنية . واعتمدت الدراسة على نموذج قياسي بطريقة المربعات الصغرى المعتادة وتوصلت الى ان الحرية السياسية والمدنية والمساعدات الاجنبية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول النامية . حيث بينت هذه الدراسة ان تدفق رأس المال الاجنبي يمكن ان يكون اكثر فعالية في دوره الايجابي اذا كان مكملاً وداعماً للادخارات المحلية اكثر من ان يكون بديلاً لها .

٢. دراسة اسلامي (Islami , 1992) بعنوان " المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي دراسة حالة بنغلادش" . حيث تنالت هذه الدراسة اختبار فعالية رأس المال الاجنبي في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك بالتركيز على جانب العرض من الاقتصاد . واستخدمت نموذج قياسي من اجل قياس تأثير المساعدات الاجنبية ومكوناتها المتعددة على النمو الاقتصادي ، وتم استخدام معلومات السلاسل المتوفرة عن بنغلادش خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٨٨) . وتم تحليلها باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة . وبينت الدراسة ان مصادر التمويل المحلية مثل المدخرات المحلية تمارس تأثيراً اقوى على النمو الاقتصادي ، وان المصادر الاجنبية بشكل عام لم تظهر مساهمة في النمو الاقتصادي . اما تقسيم المصادر الاجنبية الى مكوناتها (القروض والمنح) فقد اظهرت ان القروض اكثر فعالية من المنح والمساعدات الغذائية اكثر فعالية من المساعدات على شكل مشاريع وسلع .

٣. وفي دراسة قام بها ديكسون (Dickson , 2000) بعنوان "هيكل الايرادات المتأثر بحصيلة الثمن العام والنفقات العامة" حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير هيكل الايرادات على الانفاق الحكومي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذي يعتمد فيه الانفاق العام على ماتتلقاه موازنة الدولة من ايرادات مقابل الخدمات العامة التي تقدمها وهو ما يسمى "بالثمن العام" الذي يمثل اهم الايرادات العامة في في الاقاليم العشرة التي شملتها الدراسة في كندا. توصلت الدراسة الى ان هيكل الايرادات يؤثر في الانفاق وان الايرادات الضريبية تشكل اكثر المصادر الايرادية اهمية بالمقارنة مع المصادر الخارجية للايرادات والمتمثلة بالقروض والمنح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. وفي دراسة قام بها تيبول وماوستر (Tebol & Moustier , 2001) بعنوان "المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الابيض المتوسط" حيث هدفت الى دراسة العلاقة بين المساعدات الاجنبية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الابيض المتوسط للفترة (١٩٦٠-١٩٩٦) . ومن اجل تقدير هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي قدر بطريقة المربعات الصغرى المعتادة حيث توصلت الى ان المساعدات تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة ، حيث تعتمد على المجلات التي توجه اليها سواء نحو دعم المدخرات او زيادة الاستثمارات وكذلك توصلت الدراسة الى ان تأثير المساعدات الاجنبية يعتمد على مدى استمرار تدفقها وكذلك بينت ان تقديم المساعدات يعتمد على العوامل السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

إن معظم الدول النامية تعاني من مشكلة تدني مستوى دخل الفرد فيها مقارنة مع باقي الدول المتقدمة، لأن هذه المشكلة تعد من المشاكل التي تعيق عملية التقدم الاقتصادي، وذلك لأن انخفاض مستوى دخل الفرد يؤدي إلى قلة الادخارات وبالتالي انخفاض في معدل رأس المال المتراكم الذي يمكن من توظيفه للاستثمار، كما يقع على عاتق الحكومات في هذه الدول عبئاً كبيراً لدفع عملية التنمية وتشجيع الاستثمار مما يتطلب منها نفقات عالية، ولهذا تلجأ تلك الدول في العادة إلى أسلوب تخطيطي من أجل تعظيم الفائدة من مصادرها المالية والبشرية وعندما تكون هذه الدول تعاني من عجز مصادرها المحلية لمواجهة متطلبات الإنفاق المتزايدة فهي بأمس الحاجة للمساعدات الخارجية،والأردن كغيره من الدول النامية يعاني من عجز في الموازنة العامة، لشح موارده، واعتماده في تغطية نفقاته على الإيرادات المختلفة، كالضرائب والرسوم، والاعتماد على المساعدات الخارجية والقروض (الرفاعي، ٢٠٠٦).

إن الحكومة الأردنية تسعى باستمرار إلى تطوير وتحسين الأنظمة المحاسبية والرقابية ماليا وإداريا والمعمول بها محليا لتعزيز مفهوم الشفافية فيما يخص تنفيذ المشاريع والبرامج الممولة من خلال المساعدات الخارجية، مما يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من هذه المساعدات، بالإضافة إلى زيادة نسبة المنح الموجهة لدعم الخزينة العامة، الأمر الذي يعزز ثقة الجهات المانح بالأنظمة الرقابية والمحاسبية المعتمدة محلياً، واعتمادها في إدارة البرامج والمشاريع الممولة من خلالهم (عبادي ، ميساء وليد (٢٠٠١)) .

٢-١ مفهوم المساعدات الخارجية:

على الرغم من أن أهداف تقديم المساعدات الخارجية والتي تقدمها الدول الغنية للدول النامية كانت بارزة منذ نهاية الأربعينيات، إلا أن تداعيات الحرب الباردة والتغيرات التي شملت النظام الاقتصادي الدولي، أدت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة المساعدات الخارجية ،وتركيبها، وتوزيعها، مما أدى إلى حدوث تغير في سياسات الدول المانحة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتغير الأساليب التي تتبعها في تقديم المساعدات الخارجية، حيث انتقلت هذه المساعدات من مرحلة التشتت والتوزع، إلى مرحلة التركيز، لهذه المساعدات وقصرها على مجموعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صغيرة من الدول ذات الوزن الإستراتيجي الكبير، باعتبارها قطباً رئيسياً لإدارة عملية التحول الإقليمي المنشود، وفي الاتجاه ذاته سارعت المنظمات الدولية، المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك المؤسسات المالية التابعة لهما، بأجراء تغييرات أساسية في طبيعته وشروط المساعدات التي تقدمها (حماد ، خليل (١٩٨٥)).

يمكن تعريف المساعدات الخارجية بأنها (الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول الأكثر فقراً والتي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل العادية) (والترز، ١٩٩٤).

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها (مجمل انسياب رؤوس الأموال والسلع من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية ،والدول المصدرة للنفط ، إلى الدول النامية غير النفطية والتي تأخذ إما شكل هبات أو شكل قروض ميسرة، أي تكون شروطها المتعلقة بسعر الفائدة ومدة القرض والطريقة التي يتم بها سداد القرض بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة أو بمنتجات محلية أفضل من الشروط المتاحة في السوق التجارية عند التعاقد على القرض) (العمرو، ٢٠٠٤).

ويمكن تعريفها ايضاَ على انها (الإعانات التي تتلقاها الدولة من أفراد وهيئات خاصة أو حكومية وتعتمد هذه المساعدات على عوامل سياسية في الأساس (ماجد ودقامسة (٢٠٠١)).

٢-٢ أشكال المساعدات الخارجية:

تأخذ المساعدات الخارجية أشكالاً متعددة ومنها:

- **المساعدات الاقتصادية:**

يعد كل ما تقوم به الدول الغنية من دعم مادي أو دعم على شكل مواد عينية كالحبوب أو تقديم تسهيلات استثمارية كأن تقوم الدول الغنية بالاستثمار لدى الدول الفقيرة وخاصةً إذا ما توافرت لديها مستلزمات الإنتاج والمساعدات الاقتصادية تساهم في إيجاد دخول جديدة للأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية، والتخفيف من معدلات البطالة وتنشيط الحركة الاقتصادية المحلية. وهنا نجد أن أغلب الدول الصناعية تقوم بالاستثمار في الدول سريعة التصنيع كدول شرقي آسيا، بينما تقوم هذه الدول الصناعية بالاستثمار وبشكل قليل في الدول النامية.

وأشار تقريراَ للبنك الدولي لعام (١٩٩٥) وعلى الرغم من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية الفقيرة في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ١٩٩٢ وبمعدلات كبيرة إلا أن حصة تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول كانت ضئيلة، فضلاً عن هروب رؤوس الأموال من تلك الدول كان كبيراً، حيث قدرت الأموال العربية المستثمرة في الخارج ما بين (٧٥٠-٨٠٠) مليار دولار (جميلي،١٩٩٧).

إن الدول الصناعية في حال قامت بتوجيه استثماراتها في الدول النامية الفقيرة فإنها بذلك تحقق فوائد عظيمة، فعند نقل صناعاتها للدول النامية تستفيد من الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الخام المتوفرة، وبالمقابل تكون الفائدة قد طالت هذه الدول النامية وساهمت في التقليل من نسب البطالة، وتحسين مستويات الأفراد المعيشية ،وتنشيط الحركة الاقتصادية المحلية في هذه الدول (يونس ، مفيد دنون، واخرون (٢٠٠٢)).

وعادةً ما تقوم الدول الغنية بالاستثمار في السلع الإستراتيجية التي تخدم قطاعاتها دون أن تقوم بمراعاة احتياجات الدول النامية.

ومن المشاكل المترتبة على عمليات الاستثمار الأجنبية في الدول النامية أنها تهدد الأمن القومي لهذه الدول، كما تؤثر في سلم الأولويات، التي ينبغي أن تراعى في الدول النامية (حشيش، ٢٠٠٦).

- **المنح المالية والعينية:**

إن التزايد المضطرب في عدد السكان، وندرة المصادر المحلية نتيجة لضعف الأجهزة الإنتاجية، وعدم مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتزايد معدلات الفقر والبطالة، هي عبارة عن المشاكل الرئيسة التي تعاني منها معظم الدول النامية، مما ينتج عن هذه المشاكل صعوبات تكمن في عدم القدرة على توفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة. مما يؤدي في نهاية المطاف بهذه الدول أن تقوم بطلب العون والمساعدة من الدول الغنية لتزويدها بما تحتاجه من المنح المادية والمواد العينية (كالحبوب والأدوية والألبسة) وهذا بهدف نقلها من مرحلة الجمود والركود الاقتصادي إلى مرحلة التقدم (فضل الله، ١٩٨١).

وعلى صعيد الخبرات الفنية، فتقوم الدّول الغنيّة بتزويد الدول الفقيرة بالخبرات العلمية والتكنولوجية، وبدون مقابل وذلك بقصد مساعدتها في التقدم التكنولوجي، أي نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدّول النامية. فالبرغم من أن المنافع والفوائد التي تجنيها الدّول النامية من عملية نقل التكنولوجيا إليها والمتمثلة في زيادة معدلات تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، إلا أن هناك آثاراً سلبية من جراء هذه العملية، ومنها زيادة البطالة والفقر بين قطاعات كبيرة من العمال، كون التكنولوجيا المستوردة تؤدي إلى الاستغناء عن جزء كبير من العمال وهذا لا يناسب بعض الدول التي تسعى إلى محاربة مشكلتي الفقر والبطالة (عمر ومصطفى، ١٩٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **القروض بشروط ميسرة:**

إن القروض الخارجية تعني الحصول على مبالغ حقيقية عن طريق مصدر خارجي للدولة، بحيث يتيح الاتفاق بين الدولة وهذه المصادر بتسديد هذه المبالغ وعلى فترات زمنية متفق عليها، مضاف إليها الفائدة المتفق عليها مسبقاً، وقد تكون هذه القروض طويلة والأجل أو قصيرة الأجل. وأما من وجّهة نظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فإن القروض الخارجية تعرف على أنها إجمالي الدين الخارجي في تاريخ معين، يعادل مبالغ الالتزام التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين سنوات وفاء الدين الأساسي مع فوائد أو بديونها (Bertelemi, 1996).

إن المساعدات الخارجيّة للدول النامية قد تكون على شكل قروض، منها القروض السهلة الشروط (Concessionary Loans)، والتي تمنح بشروط تناسب ظروف الدول النامية المادية، ومن التسهيلات التي تقدمها الدول الغنيّة المانحة لتلك القروض، طول مدة القروض نسبياً وبأسعار فائدة منخفضة مقارنة بالقروض العادية، وهناك القروض المشروطة التي تمنحها الدول الغنية للدول الفقيرة ضمن شروط معينة كأن تحدد أوجه إنفاقها، أو أن تلزم الدولة المستفيدة من القروض بموضوع معين يهم الطرف المانح للقرض، وعادة ما تتميز تلك القروض بعدم المرونة، وبمساسها للسيادة الوطنية للدولة النامية، أما القروض التجارية، فهي تتميز عادة بمعدلات فائدة مرتفعة وبقصر مدة سدادها، كما قد تمنح تلك القروض فترة إعفاء أولي تسمى فترة السماح (Grace Period) (العواملة، ١٩٩١).

- **المساعدات العسكرية:**

تقع بعض الدول النامية في مناطق الشرق الأوسط والتي تعتبر من أكثر المناطق إستّراتيجيّة في العالم. فهذه الدول كثير ما تهم الدول العظمى، والدول الصناعية الكبرى، من الناحية العسكرية والتجارية ولما كان هنالك تنافس عسكري وتجاري دولي حاد وخاصة بين تلك الدول الكبرى نفسها لذا تسعى تلك الدول للحصول على مواطئ قدم لها في تلك المواقع الحيوية، فتنتهج لتحقيق ذلك أساليب متعددة منها: تقديم المساعدات العسكرية للدول النامية لتعزيز قدراتها الدفاعية، أو أن تقدم استشارات وخدمات عسكرية أو معدات وأجهزة، وكل ذلك من شأنه أن يرقى بقدرات الدول النامية العسكرية ويجعلها قادرة على حماية مصالحها ومصالح الدول الكبرى (SIPRI Year Book, 1999)

ورغم انخفاض نسبة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام (١٩٨٧) وحتى الآن، عالمياً وخاصة في أمريكا وروسيا وأمريكا اللاتينية ،إلا أن هذه النسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ازدادت في آسيا بنسبة ٢٧% قياساً بالعقود الماضية ،الأمر الذي أدى إلى أزمات اقتصادية في معظم هذه الدول بلغت ذروتها عام ١٩٩٧ في دول شرق آسيا، أما في إفريقيا فقد بلغت فيها أعلى نسب للإنفاق العسكري من الناتج المحلي للإجمالي ،لدرجة جعلت الأمين العام للأمم المتحدة يدعو تلك الدول عام ١٩٩٨ إلى خفض الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١.٥% (SIPRI Year Book, 1999).

وهنالك من يرى أن المساعدات العسكرية تعد من قبيل المساعدات الاقتصادية إذ لولا تلك المساعدات والاستشارات والخبرات المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الناميّة، لخصصت الدول النامية جزءاً لا يستهان به من موازنتها لتغطية احتياجاتها العسكرية ،وهو ما يدعى بأثر لإحلال البديل (Substitution Offect) (الزعبي، ٢٠٠٠).

- **المساعدات المالية بدون مقابل:**

وهي المساعدات التي تمنحها حكومات الدول الغنية للدول النامية، بقصد سد العجز في موازنتها، وقد تكون هذه المساعدات بشكل دوري سنوي منتظم، كدعم مباشرة للموازنة العامة. وقد تواجه بعض الدول النامية أحياناً ضغوطاً داخلية وضغوطاً خارجية، ولمواجهة هذه الضغوط تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالدول الغنية لتقديم المساعدات المالية لها، وتقوم الدول الغنية بتقديم تلك المساعدات بهدف المحافظة على مصالحها ومصالح حلفائها (Fyissy , Bichk & El,Kaissy , Mohamed (1999)).

وتعتبر المساعدات المالية غير المشروطة من أفضل أنواع المساعدات الأجنبية ملائمة للدول النامية وذلك للأسباب التالية:

١. تستطيع الحكومات من خلال هذا النوع من المساعدات تمويل مشاريعها واستثماراتها في رأس المال الاجتماعي، والذي يعد أمراً ضرورياً في الدول النامية، حيث يتميز هذا الاستثمار بعدم وجود مردود مادي مباشر (العمري، ١٩٨٨).

٢. إن العبء الناتج عن المنح والمساعدات الخارجية بدون مقابل يقع بشكل رئيسي على الدول المانحة، وهي عادةً ما تكون دولة غنية، عكس القروض وإن كانت ميسرة فإن ثقلها والعبء الناتج منها، يقع على عاتق الدول المستقبلة للقرض وهي غالباً ما تكون دولة نامية.

٣. إن القروض وإن كانت ميسرة فهي تشكل عبئاً اقتصادياً على الدولة المستقبلة، ويزيد من تبعيتها واعتمادها على الدولة المانحة، في حين إن المساعدات المالية الخالصة وإن كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكل عبئاً ،فقد لا يكون بدرجة عبء القروض. فالقرض وإن كانت ميسراً فقد يحدد أحياناً شروط وطرف إنفاقه، وقد تكون تلك الشروط أو طرق الإنفاق لا تتلائم مع أولويات التنمية في الدولة المستقبلة ،كأن يلزم الدول المستقبلة للقرض بإنتاج سلعة معينة تكون الدولة المانحة للقرض بحاجة لها (فضل الله، ١٩٨١).

٤. أن المساعدات المالية بدون مقابل هي تحويلات مالية من حكومات أو هيئات دولية تقدم للدول النامية بدون مقابل. فهذه المساعدات هي التي تتفّق وبشكل حقيق مع مقتضيات التنمية في الدول النامية وليس القروض وإن كانت ميسرة (العمري، ١٩٨٨).

٢-٣ أهداف المساعدات الخارجية

للمساعدات الخارجية أهداف مختلفة ،منها ما يتعلق بالدولة المانحة للمساعدات ،وأخرى تتعلق بالدولة المستقبلة وفيما يلي أهم تلك الأهداف.

أولاً: الأهداف على مستوى الدولة المستقبلة:

- **أهداف سياسية:**

وتتمثل في الحصول على تأييد ورضى الشعب تجاه الحكومة جراء ما تحدثهُ تلك المساعدات من آثار إيجابية.

- **أهداف اقتصادية:**

تتمثل في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، وتحسين النشاط التجاري ،ودفع عملية التنمية إلى الأمام في الدولة النامية المستقبلة للمساعدات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أهداف إستراتيجية:**

قد تتحد مصلحة الدّولة النامية والدّولة الغنية معاً، من أجل تحقيق هدف واحد مشترك، خاصة إن كانتا متجاوبتين كما هو الحال في أمريكا والمكسيك حيث تسعى أمريكا (كدولة غنية) للدفاع عن الحدود الإقليمية للمكسيك (كدولة نامية)، إذ إن المكسيك موقعاً إستراتيجياً بالنسبة لأمريكا، تسعى للاستفادة منه واحتكاره لنفسها، في حين تمنع الآخرين من الاستفادة منه كونه ملاصقاً لها. (التميمي، ٢٠٠٨).

ثانياً: الأهداف على مستوى الدول المانحة:

تتعدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدول المانحة للمساعدات وقد تأخذ أشكالاً متعددة إلا أنها في الأغلب تمثل واحداً أو أكثر من الأهداف الآتية:

- **الأهداف الإنسانية:** وتكون المساعدات (عينية أو مادية) للدول الفقيرة انطلاقا من مبدأ مساعدة الآخرين والشعور الإنساني معهم، ثم انطلاقا من مبدأ التكامل والتكاتف الدولي. فقد تتعرض بعض الدول لحالات استثنائية طارئة تفوق قدرة الحكومة المالية للتعامل معها كالحروب الطاحنة ،والأزمات التي تقتضي على مدن وأقاليم بكاملها (الزلازل، الفيضانات، البراكين) ،فتقوم الدول الغنية انطلاقا من شعورها الإنساني بتقديم المساعدات المالية المباشرة لموازنات تلك الدول المواجهة تلك الأحداث الاستثنائية (الهيتي والخشالي، ٢٠٠٦)
- **التبعية وربط البلدان الفقيرة باقتصاديات الدول المانحة.** مهما تعددت أساليب المساعدات الخارجية وأشكالها إلا أنها في الواقع تسعى إلى تحقيق هدفين، أولهما:

يتمثل في ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المانحة للمساعدات حتى تزداد درجة التبعية لها أكثر فأكثر.

ثانيهما:

يتمثل بأن تقديم المساعدات للدول النامية بزيد من ولاء تلك الدول للدولة المانحة ويجعها تسير في فلكها ووفق سياساتها. (رسول، ١٩٩٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأهداف الاجتماعية والحد من الهجرة :**

تعاني معظم الدول الصناعية من مشكلة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين لأراضيها، بطرق قانونية أو غير قانونية، مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية تنجم عنها البطالة، وخاصةً بين العمال غير المهرة نتيجة مزاحمة العمال المهاجرين لهم وقبولهم بأجور عمل قليلة، فالهجرة القانونية وغير القانونية التي تشهدها أوروبا من الدول العربية المتوسطة والمحاذية لها (كتونس والجزائر والمغرب وليبيا)، أصبحت تقلق حكومات الدول الأوروبية، وباتت تهدد أمهنم الاجتماعي. ولهذا السبب كانت على رأس أولويات قمة ماسترخت لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي سنة (١٩٩١) دراسة تلك المشكلة وجراء التدابير اللازمة للحد منها، ومن ضمن الإقتراحات التي اقتضت إليها القمة، تقديم مساعدات عينية ومالية وحوافز للاستثمار في البلدان التي يتوافد منها المهاجرين، وذلك بقصد تحسين نمط المعيشة في تلك البلدان، وتوفير فرص عمل لهؤلاء المهاجرين والحد من الهجرة (رسول، ١٩٩٦).

- **الأهداف الإستراتجية:** تقدم الدول العظمى المساعدات والاستشارات للدول الفقيرة وذلك بقدر متفاوت من دولة لأخرى وبحسب الموقع الإستراتيجي لهذه الدولة، كالدول التي تقع على مفترق طرق أو ممرات دولية ومضائق، وتقدم الدول العظمى المساعدات لهذه الدول للمحافظة على مواطئ قدم لها في تلك المواقع الإستراتيجية والتي تقع ضمن حدود الدول الفقيرة، وحتى تضمن أن تكون الدول الفقيرة ضمن فلكها السياسي، وحتى تمنع الدول المانحة الأطراف الأخرى المنافسة لها، من الاستفادة من هذا المواقع الإستراتيجية، وخير مثال على ذلك، المساعدات العسكرية والخبرات والاستثمارات التي قدمها الإتحاد السوفييتي القديم لكوبا نظراً لموقعها الإستراتيجي المحاذي للولايات المتحدة الأمريكية (الهيتي والخشالي، ٢٠٠٦).
- **الأهداف الاقتصادية:** تستهدف الدول المانحة للمساعدات موارد الدول النامية والعمل على تنميتها والتركيز على تنشيط الاقتصاد فيها وضمان فتح أسواق جديدة، وفضاء أوسع لمنتجات الدول المانحة (الزعبي، ٢٠٠٠).
- **الأهداف السياسية :** إن الدول العظمى والصناعية الكبرى تقوم ومن خلال تقديم يد العون والمساعدة للدول الفقيرة ببسط نفوذها وهيمنتها وجعل الدول الأخرى ضمن فلسفتها وأيديولوجيتها السياسية وتضمن أيضاً من خلال تقديم المساعدات والخبرات للدول الفقيرة ،بقاء هذه الدول إلى جانبها وعدم الإنحياز لأطراف أخرى لا تتفق معها سياسياً أو اقتصادياً. (رسول، ١٩٩٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٤ مصادر المساعدات الخارجية :

تحصل الدول الفقيرة على المساعدات الخارجية المالية والعينية والخبراتية من المصادر الآتية:

- **المساعدات الدولية :** تقدمها المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ومؤسسات الإقراض الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك الاستثمار الأوروبي.
- **مصادر ثنائية :** تقوم حكومات الدول النامية بالتفاوض الثنائي المباشر مع الحكومات الأخرى أو مع الهيئات والمنظمات الدولية وذلك لطلب المساعدات والخبرات لتضمن استمرار نشاطها الاقتصادي (عواملة، ١٩٩١).

إن الدول الفقيرة تفضل عادةً الحصول على المساعدات المالية من مصادر متعددة الأطراف على المصادر الثنائية وذلك للأسباب التالية:

- أن المساعدات الدولية متعددة الأطراف تعطي الدول الفقيرة شعوراً بالمشاركة وبالتالي تدفعهم إلى بذل جهود وتعاون أكثر في هذا المجال.
- المساعدات الدولية متعددة الأطراف تركز على الدوافع الإنسانية أكثر من الدوافع الإستراتيجية.
- المساعدات الدولية متعددة الأطراف تتسم بقلة تأثيراتها السياسية المباشرة على الدول الفقيرة.
- تعتمد المساعدات الدولية متعددة الأطراف على معايير فنية محايدة نسبياً لذا فإنها أكثر نجاحاً في تنشيط عملية التنمية من المصادر الثنائية.
- الدول النامية تميل غالباً إلى تقبل النصح والإرشاد من الخبراء الدوليين أكثر من أولئك القادمين من دول معينة. فالأفراد والخبراء يقدمون المساعدات والاستشارات للدول النامية بصفتهم موظفين دوليين وليس كمواطنين لهم صفة محددة.

آثار الفوائد التي تجنيها الدول الفقيرة من جراء حصولها على المساعدات المالية من مصادر متعددة تقابلها بعض المضار التي تمس استقلاليتها في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي نتيجة تلقيها تلك المساعدات تتمثل فيما يلي: (غالي ومحمود، ١٩٨٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن المساعدات الخارجية غالباً ما تكون مشروطة، وقد ترتبط تلك المساعدات بشروط سياسية قد يترتب عليها فقدان الدولة المستقبلة لهذه المساعدات استقلاليتها واستقلالية قرارها السياسي وذلك حتى تتماشى مع شروط هذه المساعدات والمعونات، فالدبلوماسية الاقتصادية المساعدات) بهذا المعنى ما هي إلا صورة جديدة للدبلوماسية الاستعمارية) (التميمي، ٢٠٠٨).
- أما المساعدات الخارجية غالباً ما تحقق مصالح الدول المانحة الاقتصادية والسياسية أكثر مما تحققه للدول الفقيرة.
- إن التنافس بين الدول الغنية في تقديم المساعدات للدول الفقيرة قد ينتهي إلى فوضى عارمة، تنشئ في الدول المتلقية للمساعدات الأجنبية نظراً لعدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات، وعدم متابعة تلك المساعدات والوقوف على آلية الإستفادة منها من قبل الدول الغنية يساهم في تفاقم هذه المشكلة (التميمي، ٢٠٠٨).

إن المساعدات الخارجية المقدمة للدول الفقيرة غالباً ما تلعب دوراً بارزاً في موازناتها، إذ إن بعضها يعتمد على المساعدات بشكل كبير لدرجة إنها في حالة انقطاع تلك المساعدات عنها لتسببت بأزمة مالية خانقة ،وأن المبالغة في الاعتماد على المساعدات والمصادر الخارجية في تمويل النفقات العامة يتخلله الكثير من المخاطر، فيمكن أن تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ربط اقتصاديات الدول الفقيرة بالاقتصاديات الخارجية الغير مضمونة إطلاقاً، وبالتالي فإن هذه الدول(الدول الفقيرة) تكون أكثر حساسية للتقلبات والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في محيطها الإقليمي والدولي، إضافتاً أنها تحد من عملية التخطيط وعملية توجيه الموارد الأولية نحو الحاجات ذات الأولوية العالية، لأن معظم المساعدات الخارجية عادة ما تكون مقيدة بشروط تحدد مجالات إنفاقها في البلد المستقبل لها (Miksell, 1991).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥ الآثار الإيجابية والسلبية للمساعدات الخارجية

أولاً: الآثار الإيجابية:

إن للمساعدات الخارجية آثار إيجابية كثيرة منها ما يلي:

- تزيد المساعدات الخارجية الطاقة التمويلية. إذ يولّد كل حشد للأموال الخارجية المخصص للاستثمارات الإنتاجية مزيداً من الادخار في الاقتصاد كما وتعتبر المساعدات مورداً مالياً جديداً للدولة المستقبلة، وبالتالي لا بد لها من أن تحشد هذه الأموال القادمة من الخارج لعظيم الادخار الداخلي كي تزود الدولة بطاقة تمويلية كبيرة يترتب عليها زيادة مستوى الاستثمارات، وكون الاستثمار الإضافي يحدث زيادة في الادخار القومي (عبد الفتاح وآخرون، ٢٠٠١).
- تساهم المساعدات الخارجية في تعزيز رصيد العملات الأجنبية كونها عادةً ما تأتي بالعملة الصعبة وهذا بدوره يؤدي إلى تأمين القوة الشرائية في السوق العالمية مما يتيح للدول المستقبلة لهذه المساعدات استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعميلة التنمية الاقتصادية، فالمساعدات الخارجية تزيد من التكوين الرأسمالي (التميمي، ٢٠٠٨).
- إن المساعدات الخارجية تزيد من تدفق الموارد الاقتصادية التي يمكن التصرف بها، وتوجيهها نحو عمليات الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وكون المساعدات تؤدي أيضاً إلى زيادة العملات الأجنبية وزيادة حجم الموارد المتاحة فإن على الدولة المستقبلة للمساعدات النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية.(عبد الفتاح وآخرون.٢٠٠١).

وبما أن الادخارات المحلية في الأردن غير كافية لتحريك عمليات التنمية ، وذلك بسبب تدنيها النسبي، والأعباء المتزايدة التي يتحملها الاقتصاد الأردني نتيجة استقباله أعداداً هائلة من اللاجئين من الأقطار المجاورة، فإنه يجب التركيز على أهمية المساعدات الخارجية لمقابلة احتياجات عملية التنمية وتعزيز المدخرات المحلية، ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وعند الوصول إلى معدلات مرتفعة من الاستثمار تزداد العمالة مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم ارتفاع الدخل .

ومن الجدير ذكره أن الأردن يستخدم معظم المساعدات المقدمة له لتمويل المشاريع الإنمائية، وبخاصة قطاع النقل والقطاعات الخدمية، ثم ازدادت أهمية التركيز على توجيه المساعدات الخارجية للقطاعات الإنتاجية، لا سيما (الكهرباء والري). وهذا يبين استخدام معظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات في تمويل المشاريع الإنمائية وليس في استيراد السلع الاستهلاكية التي تؤدي إلى هدر في المساعدات الاقتصادية.

ثانياً: الآثار السلبية:

المساعدات الخارجية لها آثار سلبية عدة منها ما يلي:

- إن المساعدات الخارجية تجعل الدول الفقيرة تشعر بالخضوع السياسي والاقتصادي، وبخاصة في ظل الخضوع الكامل من قبل الدول النامية ،محاولة التغلب على الإختلالات الهيكلية في اقتصادياتها وضرورة الحد من أزمة انفجار مديونيتها.
- عدم استخدام المساعدات الخارجية في المشاريع الإنتاجية مباشرة، بل أنها تستخدم أحياناً في زيادة استيراد السلع الاستهلاكية، لا سيما الكمالية منها، وبالتالي عدم استغلال هذه المساعدات في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر.
- أن الأعباء المترتبة على المساعدات الخارجية المتمثلة بصعوبة الإيفاء بشروط استحقاقات هذه المساعدات، هي في الواقع المولد للآثار السلبية التي تحصل على مستوى إيرادات الموازنة.

إن عدم القدرة على التحكم في التزايد المستمر الحاصل في عجز الموازنة للأردن نتيجة الإختلالات الهيكلية والخارجية أدت إلى اعتماد الأردن وبشكل كبير على المساعدات الخارجية.وتبني الأردن العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تضمنت مشروعات كبرى، وأدت بالتالي إلى التوسع الكبير في النفقات العامة للدولة. وبالتالي فإن قصور الإيرادات والمدخرات المحلية عن تمويل جزء كبير من المشاريع والبرامج الإنمائية، وزيادة الإنفاق العسكري كان له الأثر الواضح في لجوء الأردن إلى مصادر التمويل الخارجية وطلب المساعدات من الدول الكبرى والتي ساهمت بدورها وبوصفها مصدراً مهماً من مصادر التمويل، وما تزال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. وذلك من خلال الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، ونقل المعرفة ، ومساعدة الأردن عن طريق برامج التصحيح الاقتصادي والتي ساهمت في تصحيح بعض الإختلالات الحاصلة في نظامه الاقتصادي (الذنيبات ، معاذ (٢٠٠٤)).

إن الأحداث المتلاحقة والأوضاع السياسية والاقتصادية التي بالاقتصاد الأردني ومنذ نشأته، أدت إلى زيادة اعتماده على المساعدات الخارجية كمصدر رئيسي ويصعب الاستغناء عنه للتمويل، وتحقيق أهداف التقدم والنمو ودعم القطاعات الأمنية والقوات المسلحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت سمة العجز في الموازنة العامة سمة متلازمة للاقتصاد الأردني على امتداد الفترة المعنيّة بهذه الدراسة. الأمر الذي جعل من البحث عن مصادر التمويل الخارجية لسد هذا العجز هدفاً محورياً بحد ذاته إذ إن هذا العجز في الموازنات الأردنية السنوية المتلاحقة وعلى امتداد فترة الدراسة غُطي وبشكل جزئي من مصادر التمويل الخارجي، سواء كان عن طريق المساعدات الخارجية أو عن طريق الاقتراض.

ساهمت المساعدات المالية الخارجية المقدمة للأردن وبشكل كبير في التنمية الاقتصادية وكان لها دوراً بارزاً في سد جانب كبير من العجز في الميزانية العامة للدولة، وبرغم اتسام هذه المساعدات بعد الاستقرار والتذبذب من سنة إلى أخرى. إلا أنها ساهمت في تقليل حجم الاحتياجات التمويلية للموازنة الأمر الذي حال دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي بصورة أكبر وذلك بافتراض إتباع السياسة المالية المتوازنة ،وهذا بدوره حال دون ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المتمثلة بالأقساط والفوائد المستحقة .(وكالة الانباء الاردنية ،بترا (٢٠٠٧)).

إن الأردن كغيره من الدول النامية اعتمد وما يزال على المساعدات الخارجية خاصة لتمويل خططه التنموية الطموحة، ومع اختلاف مصادر هذه المساعدات بين الفترة والأخرى تبعاً لاختلاف الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها المنطقة، فخلال فترة الحرب العراقية الإيرانية خلال عقد الثمانينيات ومن القرن الماضي كان الأردن حليفاً استراتيجياً للعراق، وأصبح ميناء العقبة محطة عبور رئيسية للبضائع المتجهة للعراق. مما دفع بالعراق إلى منح الأردن معاملة تفصيلية تمثلت باعتماد بروتوكول تجاري يقوم على تقديم العراق منحة نفطية مجانية تقدر بنصف حاجة الأردن من النفط، وتزويده بالنصف الآخر بأسعار تفصيلية تقل عن الأسعار العالمية وعلى أساس المقايضة ببضائع أردنية (الرفاعي، حسين نمر (٢٠٠٦)) .

نال الأردن نصيباً وافراً من المساعدات العربية والأجنبية، سواء ما كان منها على شكل مساعدات مالية موجهة لدعم الموازنة أو على شكل مساعدات اقتصادية وفنية وقروض إنمائية بشروط ميسرة، إضافة لما تشكله تلك المعونات والمساعدات من دعم للقوات المسلحة، وتمتاز تلك المساعدات عن غيرها بالنسبة للأردن بما يلي: (الجومرد، ٢٠٠٠)

- أن القروض الخارجية يكون فيها عنصر المنحة مرتفع (أي أن نسبة ما يقدم على شكل منح وهبات أعلى من نسبة ما يقدم منها على شكل قرض).
- أن المساعدات الخارجية المقدمة غير مرتبطة بأية شروط من حيث إنفاقها، ومكانات الإنفاق (أي أنها غير مشروطة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه يمكن القول بأن المساعدات الخارجية المقدمة للمملكة الأردنية الهاشمية قد شكلت مصدراً أساسياً من مصادر التمويل الخارجي، ورافداً كبيراً من روافد سد الثغرات ومواضع الضعف في الاقتصاد الأردني، بدءً من المساعدات العينية والفنية، وإنتهاءً بالمساعدات المالية لسد عجز موازنة الدولة وتغطية عجز الميزان التجاري.

لقد كان للمساعدات الخارجية المقدمة للمملكة الأردنية الهاشمية ميزة (نسبية ومؤقتة)، هي إسهامها بتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري، وسد جزءاً كبيراً من عجز الموازنة السنوية للأردن. إضافة إلى مساهمتها في مشاريع خطط التنمية الاقتصادية المختلفة، إلا أن تلك المساعدات لها آثار سلبية جمة على الاقتصاد الأردني وهي:

- تزايد الاعتماد على استمرار تدفق المساعدات الخارجية بدون انقطاع، وعدم الأخذ بعين الاعتبار تذبذب هذه المساعدات وتفاوت نسبها، وأنها عرضة للتغيرات المفاجئة والانخفاض المستمر تبعاً للأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية التي تدور في العالم بشكل عام ،والشرق الأوسط بشكل خاص.
- ساهمت المساعدات الخارجية وبشكل كبير في تضخم الموازنة الأردنية، وقد اعتمدت تقديراتها غير المنظورة عند أعداد الموازنة.
- شجعت المساعدات الخارجية على التوسع في الإنفاق العام، وخصوصاً الإنفاق التجاري.

وكان لضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني ومظاهر الخلل والضعف البارزة فيه وعجز الاقتصاد الأردني عن سد متطلبات واحتياجات الدولة المختلفة (الاقتصادية، والعسكرية، والإنسانية...إلخ)، الدور الأكبر لعدم نظر الحكومات الأردنية المتتابعة للآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر الدعم الخارجي والإيرادات الخارجية، من معونات ومساعدات مالية، واقتصادية خارجية مختلفة، والتركيز على دور هذه المساعدات في تمويل العجز المتنامي في الموازنة العامة، وتمويل الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية. ودعم العجز في الميزان التجاري، ويرجع السبب في هذا إلى أن الأردن يعاني من مشكلات اقتصادية وسياسية، ومعاناته أيضاً من نقص في موارده الطبيعية كالمياه وغيرها، واعتماده على القطاع الزراعي كمورد رئيسي لدخله القومي، والذي يتصف بعدم الاستقرار والثبات نتيجة لتدني الإنتاجية في القطاع الزراعي وتذبذب كميات هطول الأمطار السنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٢ ميزان المدفوعات .(Balance of Payments)

يُعَدُّ ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي الذي يعطي صورة واضحة عن مدى تحسين الاقتصاد أو تراجعه لأيّة دولة، وعن مدى نجاح سياسة هذه الدّولة من الناحية الاقتصاديّة داخلياً وخارجياً في تحقيق أهدافها، التي تشترك بمجملها بأثر مباشر أو غير مباشر على وضع ميزان المدفوعات لتلك الدّولة، وذلك حسب خصائص اقتصاد تلك الدّولة وقوّتها، ومدى ارتباطها مع الاقتصاد الخارجي.

ويعرَّف ميزان المدفوعات بأنه (سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة).لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الاصول بمختلف اشكالها ومشترياتها ومبيعاتها من الخدمات ،فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر الدولة يتم ألتقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات . (طالب ،٢٠٠٤)

فإذا أرادت الدّولة معرفة نتيجة مبادلاتها مع العالم الخارجي خلال فترة زمنيّة معيّنة، وجب عليها الرجوع إلى الوثائق التي تبيّن مثل هذه المبادلات، أي الرجوع إلى ميزان المدفوعات الذي يعد سجلاً منظماً لجميع المعاملات الاقتصاديّة، التي تتم بين المقيمين في بلد معيّن وبين بقيّة أنحاء العالم خلال فترة زمنيّة عادة ما تكون سنة، وبذلك تستطيع الدّولة معرفة نتيجة عملياتها الاقتصاديّة التي تتماشى وطبيعة هيكلها الاقتصادي، الذي يعكسه ميزان المدفوعات.

ومن هنا تبرز أهميّة ميزان المدفوعات كأحد أهم المؤشرات الاقتصاديّة لعلاقته الوثيقة وارتباطه بكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القوميّ الإجمالي، كما أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين ميزان المدفوعات وعرض النقد عن طريق التغيّر في كل من الأسعار والدخول أو كليهما معاً، أي أن ميزان المدفوعات يُعدُّ من أهم الدلائل على مدى سلامة أو مدى ضعف البنية الاقتصاديّة لأيّة دولة كانت، لما له من ارتباط وثيق بالمتغيّرات المهمة المكوّنة للاقتصاد القومي، خاصّة المتغيّرات النقديّة (النجداوي، ١٩٩٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس من السهل الحكم على مدى قوّة أو ضعف الاقتصاد المحلي لمجرد معرفة البعد أو الوقت في ميزان مدفوعات؛ بل يجب تحليل مكوّنات هذا الميزان بشكل تفصيليّ لمعرفة سبب العجز أو الفائض (النجداوي، ١٩٩٢).

أن أهميّة الحديث عن ميزان المدفوعات هنا تبرز في استعراض وتحليل مكوّنات ميزان المدفوعات الأردني، وإنّ المشكلات التي يعاني منها والإجراءات التي تبعها الحكومات الأردنيّة من خلال السلطات النقديّة في علاج هذه المشكلات، والوصول إلى طرق نقديّة تعالج الاختلالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاصلة في ميزان المدفوعات، وتركيز هذه السلطات النقديّة في علاجها لاختلالات ميزان المدفوعات كتخفيض سعر العملة وفرض التعرفة الجمركيّة وفرض الرقابة التجارية وغيرها.

٢-٦-١ طرق تحليل الاختلالات الحاصلة على ميزان المدفوعات:

هناك نظريّات ومناهج كثيرة استخدمت في تحليل أسباب الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات وطرق تصحيحها، حيث أن معظمها ركّز حول الحساب الجاري، وقد تطوّرت هذه النظريّات والمناهج بشكل سريع أبان الحرب العالميّة الثانية، نظراً للظروف الصعبة التي مرّ بها الاقتصاد العالميّ في تلك الفترة. وفيما يأتي استعراض المناهج الثلاثة التي تعنى بتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.

١. **المنهج النقدي: Monetary approach**

التطوّر التاريخي للمنهج النقدي لميزان لمدفوعات بدأ في الفترة التي تلت الأحداث الاقتصاديّة العالميّة في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم، متمثلة بانهيار النظام العالمي لأسعار الصرف الثابتة، والكساد النقدي الدّولي، حيث أسهمت النظريّة الكينزيّة في تطوّر المنهج النقدي لميزان المدفوعات ما بعد الثلاثينيات من القرن العشرين، وتمّ اعتماد هذا المنهج من قبل صندوق النقد الدّولي، بعد أن تمّ تطويره في بداية السبعينيات (Polak, 2001).

وأسهم أيضا الاقتصادي Meade (1951) في تطوير المناهج النقديّة لتحليل ميزان المدفوعات عن طريق بناء نموذج نقدي يمكن تعديله وإضافة مكوّناته بشكل يتناسب مع الحالة التي يتميّز بها الوضع الاقتصادي، مما أتاح الفرصة لعلماء أتوا لاحقاً لتطوير التحليل بشكل يواكب المشكلات الاقتصاديّة الجديدة.

ومن ميّزات هذا المنهج تحديداً؛ أنه يحلل وضع ميزان المدفوعات ككل، بحيث يشمل الحساب الجاري وحساب رأس المال من خلال سوق النقد، إذ يبحث هذا المناهج في كيفيّة تأثير السوق النقدي على ميزان المدفوعات، حيث أن التغيّر في النقود المدارة الناتج عن زيادة الطلب على النقود يمثل التغيّر في الاحتياطات لدى البنك المركزي، مضافاً إليه التغيّر في الائتمان الممنوح من البنك المركزي، وأن التغيّر في الاحتياطات المتوافرة لدى البنك المركزي تمثل التغيّر النقدي في ميزان المدفوعات، أي أنه وفي حالة التوسع في الائتمان؛ فأن هذا يؤدّي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات؛ لأن زيادة النقدي السوق سيؤدّي إلى زيادة الاستيراد في حال عدم تغطيته من الإنتاج المحلي، وهذا يعني استنزاف العملة الصعبة وانخفاض احتياطي البنك المركزي، ويمكن أن تتدخل الحكومة لشراء العملة المحليّة، تحت طريق استخدام احتياطاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبيّة، للحفاظ على ثبات سعر الصرف، مما يؤكد أيضا وبشكل سلبي على ميزان المدفوعات (Mundell, 1963).

ولإعادة التوازن في ميزان المدفوعات لا تقوم الحكومة بالتدخل من خلال الاحتياطات، فعند انخفاض قيمة العملة المحليّة، تصبح أسعار السلع المحليّة رخيصة نسبياً مقارنة مع نظيراتها في الخارج، مما يؤدّي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع المحليّة، وبالتالي تزداد الصادرات وتنخفض المستوردات، وتكون هذه الحالة عند أتباع الحكومة لسعر الصرف المرن وليس الثابت (Fleming, 1962).

وعند استمرار زيادة الصادرات وانخفاض المستوردات؛ فإن قيمة العملة المحليّة سوف ترتفع لتصبح أسعار السلع المحليّة أغلى نسبياً من نظيراتها في الخارج، و هذا بدوره يؤدّي إلى زيادة الاستيراد وانخفاض الطلب الخارجي على السلع المحليّة، أي العودة إلى التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا يعني أن في حالة سعر الصرف المرن؛ فإن عدم توازن سوق النقد سوف تتم معالجته من خلال تذبذبات سعر الصرف التي تؤدّي إلى توازن ميزان المدفوعات على المدى الطويل (Fleming, 1962).

وعند الرجوع إلى تحليل (Meade) للمنهج النقدي؛ فإنه يهدف إلى العمالة الكاملة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، أي التوازن على المستوى المحلي والمستوى الخارجي، و قد اعتمد (Meade) في تحليله على كل من السياستين الماليّة والنقديّة (سياسة مختلطة)، و كذلك توزيع الإنفاق الكلي على كل من السلع المحليّة والأجنبيّة من خلال تغيّرات سعر الصرف والتحكم الجمركي.

و في حالة استخدام السياسة المختلطة التوسعيّة؛ فإن هذا يؤدّي إلى زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات في الحساب الجاري؛ ولكن يؤدّي إلى ردّة فعل معاكسة في حساب رأس المال، فالسياسة الماليّة التوسعيّة تعمل على رفع معدّلات الفائدة المحليّة و جذب رؤوس الأموال الأجنبيّة، وبالتالي تحسين حساب رأس المال، أما السياسة النقديّة التوسعيّة؛ فأنها تعمل على خفض معدّلات الفائدة المحليّة، وتؤدّي إلى هروب رأس المال المحلي، مما يؤدّي إلى عجز على حساب رأس المال (Meade, 1975).

وعند تبني صندوق النقد الدّولي للمنهج النقدي، أصبح الخيار المفروض لدى مختلف الدّول لمعالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات لديها، حيث يقوم صندوق النقد الدّولي بالتوصية لاستخدام هذا المنهج لمعالجة العجز الذي يصيب ميزان المدفوعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تصحيح وضع ميزان المدفوعات يتوقف على السبب المباشر لحدوث اختلال التوازن، وعندما يكون العجز الحاصل في ميزان المدفوعات بسبب سياسات الطلب المفرطة التوسع؛ فإن العلاج المناسب يتضمّن تقيّد الطلب الداخلي، وإذا كانت المشكلة ناجمة عن عوامل خارجيّة فليس ثمة حاجة إلى تقييد، وإنما ينبغي الحصول على تمويل خارجي.

وفي حالة ما إذا كان العجز يتطلب تخفيضاً أو تمويلاً، يرى صندوق النقد الدّولي أنه إذا كان اختلال التوازن دائماً، وأن المصاعب المتعلقة بميزان المدفوعات يمكن أن تؤدّي إلى عجز مستمر؛ فأنها تتطلب بالضرورة إعادة تقييم لميزان العرض والطلب الأساسي في الاقتصاد، وأما إذا كانت المصاعب قصيرة الأجل ويمكن أن تتعادل بذاتها؛ فأنها قد تحتاج إلى تمويل مؤقت (Kreinin , M & Lawrance (1978)).

٢. مناهج المرونات:Elasticities approach

يبيّن منهج المرونات كيفيّة تصحيح اختلال الحساب الجاري عن طريق تدخل الحكومة بتخفيض قيمة العملة، في حالة سعر صرف ثابت أو السماح بانخفاض قيمة العملة في حالة سعر الصرف المرن، وهذا من شأنه تخفيض الأسعار النسبيّة للسلع المحليّة مقارنة بالأجنبيّة وتحفيز الصادرات وتنشيط المستوردات، وبالتالي تحسين أوضاع ميزان المدفوعات وتشجيع إنتاج السلع البديلة للمستوردات، حيث أن زيادة إنتاج السلع البديلة للمستوردات تؤدّي إلى تحقيق زيادة حقيقية في كل من الناتج والدخل (المجالي (٢٠١٠)) .

ركّز منهج المرونات على تصحيح الحساب الجاري فقط دون الاهتمام بالبنود الأخرى في ميزان المدفوعات، وهذا بطبيعة الحال لا يؤدّي إلى تحسين ميزان المدفوعات، وفي حالة تخفيض قيمة العملة المحليّة؛ فإن وضع الحساب الجاري سوف يتحسّن، ولكن بالمقابل ستنخفض قيمة العملة، مما يؤدّي إلى أحداث رد فعل معاكس على حساب رأس المال نتيجة لهروب رؤوس الأموال للخارج جرّاء تخفيض قيمة العملة، الأمر الذي يؤدّي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات.

إن ما تقوم به الحكومة من تخفيض سعر العملة لأجل تحسين وضع لحساب الجاري، هو إجراء مؤقت ويصلح فقط على المدى القصير، ولا سيما لدى قيام العديد من الدّول باتباع نفس السياسة بتخفيض أسعار صرف عملياتها بالرد بالمثل مما يعيد الأثر النهائي، ويؤدّي إلى مزيد من القيود التصحيحيّة، كما أن مستوى الأسعار في العديد من الدّول خاصة النامية مرتبط بمستوى الأسعار دوليّاً، وبعد تخفيضها لسعر عملتا بغية تصحيح الحساب الجاري أمر غير مجد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك لضعف قدرة صادرتها على المنافسة والأسواق العالميّة حتى لو انخفضت أسعارها (Salvatore, 1998).

٣. منهج الاستيعاب : Absorption approach

يركّز منهج الاستيعاب على المشكلة الاقتصاديّة العالميّة وعلى الظروف التضخّمية التي كانت سائدة خلال فترة الأربعينات، ويحلل هذا المنهج معادلة الدخل القومي لاقتصاد مفتوح، حيث أن الفرق بين الصادرات والواردات عبارة عن وضع الدّولة مع العالم الخارجي، أي وضع الحساب الجاري، وبالتالي فإن مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخارجي والحكومي سيمثل مجموع الإنفاق المحلي أو ما يسمى بالاستيعاب ((Lin , Z. (2003).

في حالة كون الاقتصاد ما دون مستوى التوظف الكامل، يأتي تحليل لمنهج الاستيعاب مكملاً لمنهج المرونات، من خلال قيمة العملة؛ الأمر الذي يؤدّي إلى تخفيض الأسعار النسبيّة للسلع المنتجة محلياً، مقارنة بالسلعة المستوردة، مما يؤدّي إلى تشجيع الصادرات من جهة وتخفيض المستوردات من جهة أخرى، فضلاً عن تحفيز إنتاج سلع بديلة للمستوردات المحليّة، إلا أن تحسّن وضع الحساب التجاري هنا لن يكون بمقدار زيادة الناتج، بل بمقدار الفرق ما بين الزيادة في الناتج والزيادة في الإنفاق المحلي.

أما في حالة التوظيف الكامل؛ فإن إحداث التخفيض في قيمة العملة لن يؤدّي إلى زيادة في الناتج الكلي، بل إحداث ضغوط تضخميّة، وبالتالي فإن تخفيض الإنفاق المحلي يُعَدُّ الطريقة الوحيدة لتحسين الحساب الجاري، وفقاً لهذا المنهج، ومن خلال مجموعة من السياسات الماليّة والنقديّة (Lohnsom,1977).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٧ العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات:

وتقسم هذه العوامل إلى قسمين: خارجيّة ، وداخليّة .

أولاً: العوامل الخارجيّة:

ويقصد بها ما يؤثر على ميزان المدفوعات للدّول جرّاء عوامل خارجة عن نطاق سلطات الدّولة، وتتمثل هذه العوامل بما يأتي:

١- تباطؤ معدّلات النمو في الدّول الصناعية.

تؤثر معدّلات النمو في الدّول الصناعية بشكل مباشر على الحسابات الجارية للدول الفقيرة، وذلك عن طريق تأثيرها على كل من أسعار الصادرات وحجمها، حيث أن العديد من الدّول النامية تصدر المواد الاستخراجيّة الأوليّة والنفط إلى الدّول الصناعية الكبرى. وفي حالة حدوث التباطؤ ينخفض الطلب على هذه المواد؛ فإنه يؤدّي إلى حدوث انخفاض بأسعارها، وبالتالي حدوث تدهور للميزان التجاري لدى الدّول النامية.

٢- تدهور شروط التبادل التجاري:

شروط التبادل التجاري هي عبارة عن نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار المستوردات معبراً عنها بالأرقام القياسيّة، وتؤثر بشكل مباشر في الميزان التجاري، فتدهور شروط التبادل التجاري له أثر سلبي على حساب الميزان التجاري، ومرونات الطلب على الصادرات لها تأثير كبير في تحديد مدى تأثير الميزان التجاري لتدهور شروط التبادل التجاري.

٣- معدّلات الفائدة الأجنبيّة الحقيقية:

إن الأهمية النسبيّة لتأثير معدّل الفائدة بالمقارنة مع سعر الصرف مع درجة تقدم التكامل المالي الدّولي، وبالتالي فإن التغيّرات السياسية المحليّة أو الأجنبيّة يمكن أن تؤدّي إلى تغيّرات قصيرة الأجل في سعر الصرف أكثر منها في معدّل الفائدة، ولكن هذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر.

والناظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذات الاقتصاديات الأكبر والأقل وانفتاحاً، سيجد أن تأثير السياسة النقديّة على معدّلات الفائدة هو المسار الرئيس للتأثير على الاقتصاد المحلي، في حين قد يكون مسار سعر الصرف هو الأهم في الاقتصاديات الأصغر والأكثر انفتاحاً (Salvator, 1998).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك فإن إمكانية تأثر حركة رؤوس الأموال الدّولية بالفروقات بين معدّلات الفائدة الدّولية، يزيد من الصعوبة التي تواجهها السلطات النقديّة في إيجاد توازن بين أهدافها الداخليّة، وأهدافها الخارجيّة، في حال التناقض بين هذه الأطراف (المجالي (٢٠١٠)).

ثانياً: العوامل الداخليّة:

إن ضغوطات الطلب المحلي تعدُّ عاملاً مهمّاً تؤثر وبشكل رئيس في مشكلات مدفوعات الأردن الخارجيّة، حيث يعتبر وضع الموازنة الحكوميّة وسعر الصرف الحقيقي عاملين داخليين يؤثران على ميزان المدفوعات، وتتمثل العوامل الداخليّة التي تؤثر على ميزان المدفوعات بما يأتي:

أ- أسعار الصرف الحقيقية: إن زيادة الطلب المحلي مع عدم تخفيض سعر الصرف الاسمي ينعكس عنه تضخم داخلي، وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي سيرتفع من أجل أن يتماشى مع الفارق بين معدّلات التضخّم الداخليّة والخارجيّة، إذ أن سعر الصرف الحقيقي يساوي نسبة مؤشر أسعار الاستهلاك الداخليّة إلى متوسّط مؤشر أسعار الاستهلاك للمستوردات الترجيحيّة في البلدان الشريكة، معدلاً مع سعر الصرف الاسمي ((Cashin , Paul (1995).

إن اقتران سعر الصرف المرتفع بعجز الموازنة العامّة، ويترتب عليه آثار خطيرة على ميزان المدفوعات، حيث أن لزيادة عجز الموازنة العامّة آثاراً مباشرة وغير مباشرة على ارتفاع معدّلات التضخّم مع عدم مواكبة التغيّرات في سعر الصرف الاسمي للفروقات بين التضخّم الداخلي والخارجي، مما يؤدّي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبذلك عندما يرتبط عجز الموازنة العامّة وضغط الطلب والداخلي، وسعر الصرف الحقيقي والتضخّم الداخلي ارتباطاً وثيقاً تميل كلها إلى الارتفاع معاً (Hashemzadeh, 2006).

ب. عجز الموازنة:

تقوم الحكومة في معظم الدّول النامية بزيادة طبع النقود، وذلك من أجل سداد جوانب كبيرة من عجز الموازنة، ويرجع ذلك إلى أن عمليّات السوق المفتوحة في هذه الدّول لا تعدُّ فعالية، مما يؤدّي إلى حدوث تضخم إذا كان الاستيراد مقيّداً، وزيادة في الاستيراد إذا كان هناك تجارة مهمّة، وهذا بطبيعة الحال يعني حدوث عجز في الميزان التجاري، مما يؤثر سلباً على ميزان الحساب الجاري، وهذا ما أوقع العديد من الدّول النامية في أزمات اقتصاديّة نتج عنها معدّلات مرتفعة من التضخّم وتدهور في الحساب الجاري، مما دفع بصندوق النقد الدّولي إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدخّل والضغط على الدّول النامية لتصحيح أوضاعها من خلال تخفيض عجز الموازنة. وفرض اتباع سياسة ضبط الإنفاق وتحسين آلية التحصيل الضريبي (Allen , W . A . (1980)).

الأردن بدوره وبالتعاون مع صندوق النقد الدّولي عمل على إزالة الاختلالات الهيكليّة التي يعاني منها نظامه الاقتصادي، خاصّة الاختلالات التي تعصف بميزان المدفوعات واختلالات الحساب الجاري، وذلك باستخدام المنهج النقدي والعمل على تطبيق سياسات برامج التصحيح الاقتصادي.

إن الزيادة في إجمالي الطلب يمكن أن تعزى إلى السياسات الحكوميّة التوسعيّة التي أدّت بدورها إلى عجز في الموازنة العامّة، إذ أن زيادة المصروفات الحكوميّة تؤدّي بشكل مباشر إلى اتساع الطلب المحلي، وإذا ما قامت الحكومة بتمويل هذه المصروفات بإصدار نقود محليّة فستتضاعف الإثارة التوسعية. ومع بقاء الظروف الأخرى على حالها؛ فإن لزيادة الطلب أثراً سلبياً قوياً على ميزان المدفوعات (Hashemzadeh, 2006).

٢-٨ مكوّنات ميزان المدفوعات: (BOP). Balance of Payments .

إن التقسيم المقترح لميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدّولي هو أكثر التقسيمات المستعملة على مستوى العالم. وهذا التقسيم يستخدمه الأردن في إعداد ميزان المدفوعات الخاص به، حيث يعدُّ هذا التقسيم بمثابة نظام موحد قام بوضعه صندوق النقد الدّولي لميزان المدفوعات، كون غالبيّة الدّول في العالم تقوم بالعمل به، حيث يتشكل ميزان المدفوعات من خلال هذا التقسيم إلى قسمين رئيسين، هما: قسم الحساب الجاري، وقسم حساب رأس المال.

١. الحساب الجاري (Current account) .

الحساب هو الجاري هو حصيلة الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات، إضافة إلى تدفقات دخل العمل ورأس المال وصافي التحويلات دخولاً وخروجاً، ويعدُّ الحساب الجاري من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، إذ يتضمّن كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات بالإضافة إلى بند التحويلات، وفيما يأتي إيضاح لكل من هذه المضامين: (نويس ، نزار (٢٠٠١)) .

أ. الميزان التجاري (Trade Balance) : يمثل هذا الميزان الفرق فيما بين الصادرات الإجماليّة والمستوردات. حيث إن كان هذا الميزان بحالة عجز هيكلي استمرت طيلة فترة الدّراسة نتيجة الفرق الكبير بين صادرات المملكة ومستورداتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويُعَدُّ الميزان التجاري محط اهتمام الاقتصاديين، كونه يعتبر من أهم الموازين الاقتصاديّة لأي دولة، وإن الحدّ من العجز المتفاقم فيه من أهم الأهداف التي تطمح الخطط التنمويّة لتحقيقها (التميمي (٢٠٠٨)) .

إن الميزان التجاري الأردني عانى ولم يزل يعاني من عجز ضخم يزداد من سنة إلى أخرى، ويرجع السبب في هذا العجز إلى أن المجتمع الأردني بشكل عام مجتمع استهلاكي. وهذا يؤدّي إلى زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية، وقلة تنوع الصادرات الأردنيّة، إذ تتركز معظم هذه الصادرات على بعض المنتجات الزراعية والصناعات الاستراتيجيّة كالفوسفات، والبوتاس (الشقران ، احمد (١٩٩٧)) .

كما أن ضعف القاعدة الإنتاجية في الأردن لا تكفي لتوفير المستوى اللازم من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والضروريّة، بالإضافة إلى ما تضيفه أعباء الالتزامات على ميزان المدفوعات.

ب. ميزان الخدمات (Services balance) : يمثل الخدمات الأردني الفرق بين المتحصلات من بيع الخدمات لغير المقيمين، وبين المدفوعات التي يقوم الأردنيون بدفعها لغير المقيمين، لقاء الخدمات التي تؤدى لهم في الخارج، حيث يظهر هذا الميزان (التأمين، ودخل الاستثمار، والشحن التجاري، والسياحة) بالإضافة إلى تحويلات العاملين (النجداوي، ١٩٩٢).

ويعتمد ميزان الخدمات بشكل كبير على تحويلات المغتربين الأردنيين، حيث تتغيّر قيمته وفقاً للمؤشرات السياسيّة والاقتصاديّة لها هؤلاء العاملين، علماً بأن حساب بند التحويلات المعلن لا يأخذ بالاعتبار المبالغ التي يحملها المغترب الأردني إلى الداخل، أو التي يحملها الوافد العربي إلى الخارج، أي أن القيمة الفعليّة لتحويلات العاملين قد تكون أكثر من النتائج المعلنة، حيث أن العودة النهائيّة للمغتربين قد تحسّن ميزان الخدمات على المدى القصير؛ لكنه يؤدّي إلى تدهورها على المدى الطويل .

ج. صافي التحويلات الجارية (Net current transfers) : وتشمل جميع المساعدات الخصوصيّة والرسميّة التي يتلقاها الأردن وتلك التي يقوم بتقديمها، حيث يعمل هذا البند على تخفيض حدّة العجز الذي يعاني منه الحساب الجاري الأردني، وذلك نتيجة تحقيقه فوائض كبيره بسبب الحوالات التي يتلقاها الأردن من المغتربين في الخارج، حيث بلغ متوسط نسبة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج للناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٥.٦% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. حساب رأس المال (Capital Account) .

ويعرّف هذا الحساب أيضا بالعمليات الرأسمالية لدى القطاع غير النقدي، وتتضمّن العمليّات الرأسماليّة في ميزان المدفوعات، ويتكون من الفرق فيما بين التغيّر في ممتلكات القطاع الخاص الأجنبي من الأصول الماليّة المحليّة (أي تدفقات رأس المال الخاصّة إلى الاقتصاد المحلي)، مطروحاً منها التغيّر في ممتلكات القطاع الخاص المحلي من الأصول الماليّة الأجنبيّة (تدفقات رأس المال الخاصة إلى خارج الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تدفقات الرأسماليّة الحكوميّة، وغالباً ما يحقق حساب رأس المال فوائض رأسماليّة كبيرة تسهم في التخفيض من حدة العجز في الميزان الإجمالي، إلا أن هذه الفوائض لا تعدّ فوائضاً حقيقيّة (النجداوي، ١٩٩٢).

قام الأردن بتحديد تدريجي لحساب رأس المال، وذلك تجنباً للانتقال المفاجئ في حركة رؤوس الأموال، واستغلال الوقت في القيام بإجراءات إصلاحيّة ماليّة ونقديّة، حيث قام بإجراءات التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج، وتمّ تعديل القوانين التي تتحكم برأس المال في الأردن حسب المتغيّرات والظروف الاقتصاديّة والسياسيّة (عبد الخالق، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: عرض وتحليل النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

عرض وتحليل النتائج

٣-١ عرض النتائج

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات للاقتصاد الاردني خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠١٣)

السنة	المساعدات الخارجيّة	الإيرادات المحليّة	النفقات العامّة	عجز الموازنة العامّة مع المساعدات	عجز الموازنة العامّة بدون المساعدات	عجز الحساب الجاري (فجوة الادخار والاستثمار)
	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار
1989	261.7	593.8	1102.3	-18.8	-280.5	104.9
1990	164.3	773.9	1120.1	49.6	-114.7	-272.8
1991	225.2	886.8	1234.3	216.7	-8.5	-288.1
1992	137.4	1221.3	1372.5	-13.9	-151.3	-587.7
1993	197.7	1243	1411.6	-5.3	-203	-446.4
1994	241.2	1361.8	1587.8	-50.5	-291.7	-279.2
1995	215.7	1437.2	1693.9	-73.9	-289.6	-179.8
1996	316.9	1476.2	1789.6	-40.8	-357.7	-157.4
1997	242.5	1415.8	1952	-331.2	-573.7	20.8
1998	257.6	1529.2	2087.7	-355.6	-613.2	15.5
1999	318.8	1617.4	2039.5	-223.6	-542.4	287.1
2000	391.2	1610.1	2187.1	-203.8	-595	19.5
2001	433.4	1718.5	2316.3	-224.3	-657.7	-17.7
2002	491.9	1750	2396.2	-220.2	-712.1	355.7
2003	937.4	1675.6	2809.8	-196.8	-1134.2	849.8
2004	811.3	2147.2	3180.5	-222	-1033.3	27.7
2005	500.3	2562.9	3538.9	-476.8	-977.1	-1610.6
2006	304.6	3164.4	3912.2	-443.2	-747.8	-1223.8
2007	343.4	3628.1	4586.5	-615	-958.4	-2038.0
2008	718.3	4375.4	5431.9	-338.2	-1056.5	-1457.2
2009	333.4	4187.9	6030.5	-1509.3	-1842.7	-882.9
2010	401.7	4261.1	5708	-1045.2	-1446.9	-1336.3
2011	1215	4198.8	6796.6	-1382.7	-2597.7	-2098.8
2012	327.3	4726.9	6878.2	-1824	-2151.3	-3345.3
2013	639.1	5119.8	7077.1	-1318.2	-1957.3	-2448.0

المصدر: البنك المركزي الأردني .

الارقام : بالمليون دينار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

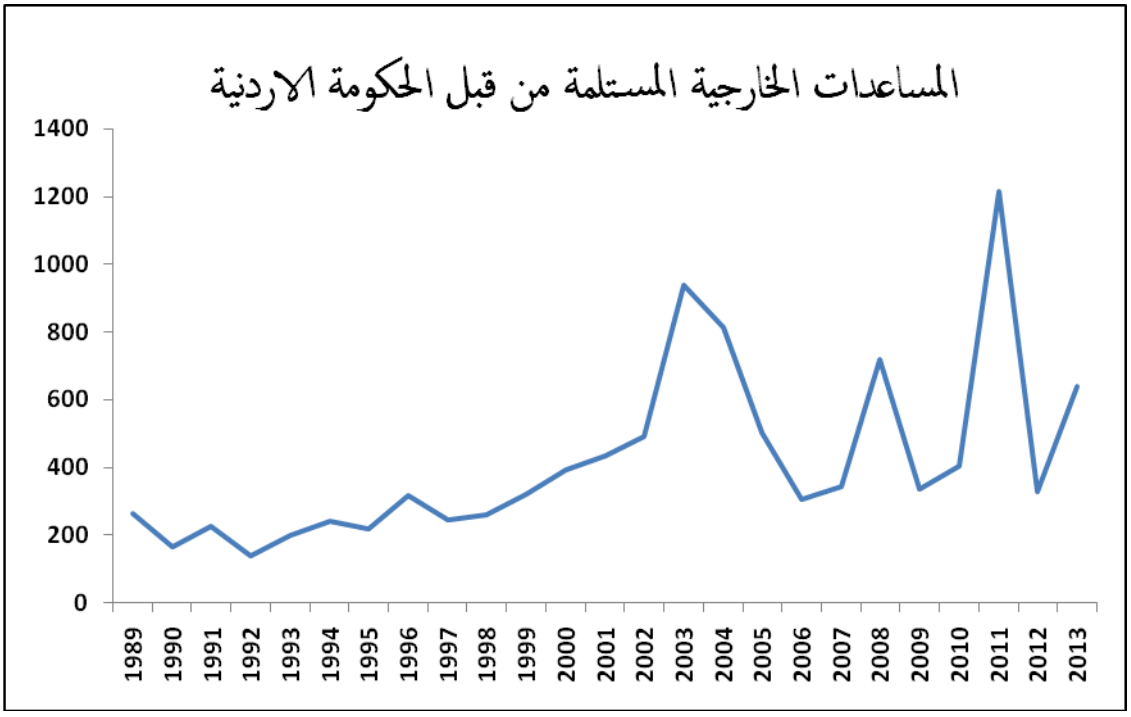

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١) المساعدات الخارجيّة الممنوحة للحكومة الأردنيّة خلال فترة الدّراسة

يبيّن الرسم رقم (١) معدّلات نمو المساعدات الخارجيّة الممنوحة للحكومة الأردنيّة خلال فترة الدّراسة، فقد بلغ حجم المنح الخارجيّة للمملكة ٢٦١.٧ مليون دينار عام ١٩٨٩، وفي السنوات الأربع اللاحقة ظهر بصورة متذبذبة إلى أن بلغ ٢٤١.٢ مليون دينار عام ١٩٩٤، وقد بلغ ١٨٢.٨ مليون دينار عام ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٦ ارتفع حجم المنح بنسبة نمو بلغت ٣٥% ليصل حجم المنح ٢٤٧ مليون دينار، وخلال السنوات الثلاث اللاحقة انخفض حجم المساعدات الخارجيّة بنسب -١٧% و -١% و -٢% على التوالي حتى بلغ ١٩٨.٥ مليون دينار.

أما خلال السنوات من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، فقد تضاعف حجم المساعدات الخارجيّة لمرتين، حتى وصل ٩٣٧.٤ مليون دينار ثمّ عاد إلى الانخفاض مرة أخرى لسنوات ثلاث لاحقة، ليصل إلى ٣٠٤.٦ مليون. ومنذ عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية فترة الدّراسة، حصل نمو كبير في المنح الخارجيّة للحكومة الأردنيّة، بالرغم من وجود انخفاض خلال عاميّ ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، ليصل بعدها حجم المساعدات إلى ٦٣٩.١ مليون دينار. كما نلاحظ أن أعلى قيمة للمساعدات الخارجيّة بلغت ١٢١٥ مليون دينار عام ٢٠١١، أما أدنى قيمة للمساعدات الخارجيّة فقد كانت ١٨٢.٨ مليون دينار عام ١٩٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

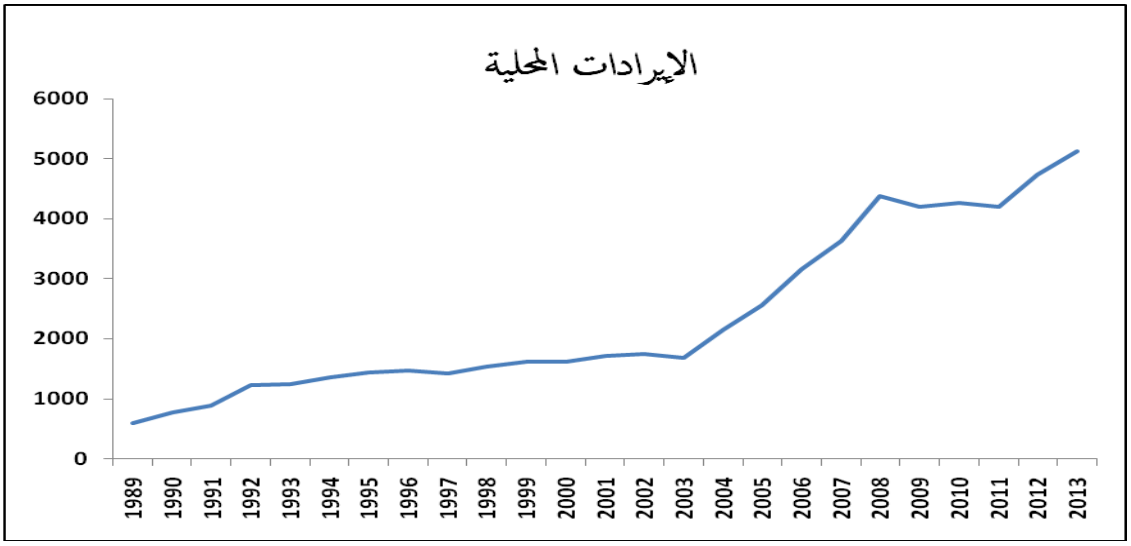

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٢) حجم الإيرادات المحلية

ونلاحظ من الرسم البياني رقم (٢) وجود نمو واضح في حجم الإيرادات المحليّة، بالرغم من انخفاضها في بعض السنوات بنسب منخفضة، فقد بلغ حجم الإيرادات المحليّة ١٤٣٧.٢ مليون دينار عام ١٩٩٥ واستمر النمو بشكل مستقر دون وجود نمو غير طبيعي حتى بلغ حجم الإيرادات المحليّة ٥١١٩.٨ مليون دينار، وهو الأعلى خلال فترة الدّراسة. أما أدنى حجم للإيرادات المحليّة، فقد سجل خلال عام ١٩٩٧ بقيمة ١٤١٥.٨ مليون دينار.

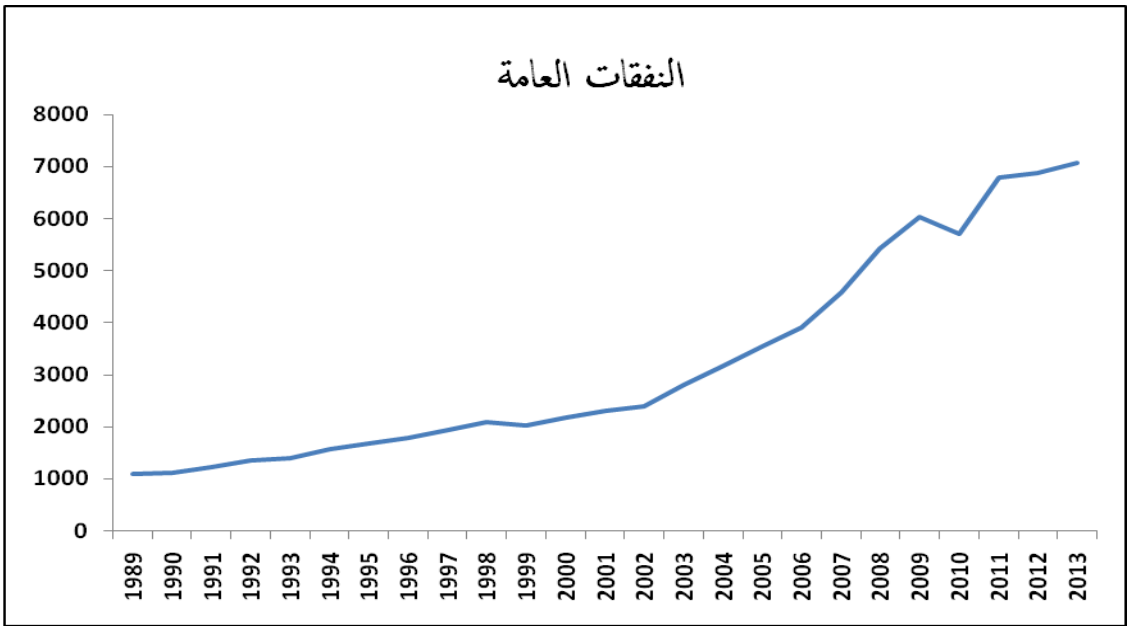

المصدر: البنك المركزي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٣) النفقات العامة للحكومة الأردنية

أما الرسم البياني للنفقات العامّة للحكومة الأردنيّة، فيبيّن وجود نمو مستمر بنسب منخفضة، حيث بلغ حجم النفقات العامّة ١٦٩٣.٩ مليون دينار عام ١٩٩٥، وبالرغم من وجود انخفاض خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٠ بنسب ٢% و ٥% على التوالي، إلا أن حجم النفقات العامّة وصل إلى ٧٠٧٧.١ مليون دينار عام ٢٠١٣.

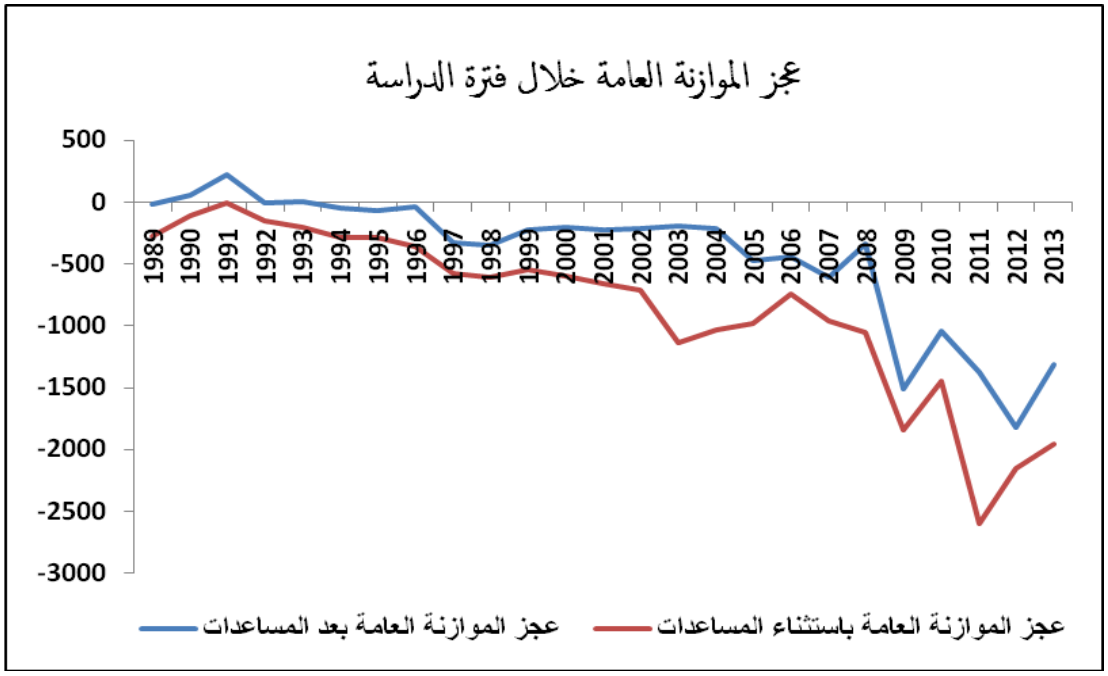

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٤) الموازنة العامة

لقد ظهر رصيد موازنة الدّولة على صورة عجز خلال معظم سنوات الدّراسة، كما هو مبين في الجدول، حيث نلاحظ وجود وفر في موازنة الدّولة مع المساعدات الخارجيّة خلال الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بالقيم ١٥.٢، ١٦.٦، ٢١.٣ و ١٦١ مليون دينار، أما عجز الموازنة فقد تراوح بين أدنى قيمة له -١٤٠.٤ مليون دينار عام ١٩٩٩ وأعلى قيمة له -١١٣٢.٧ مليون دينار عام ٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

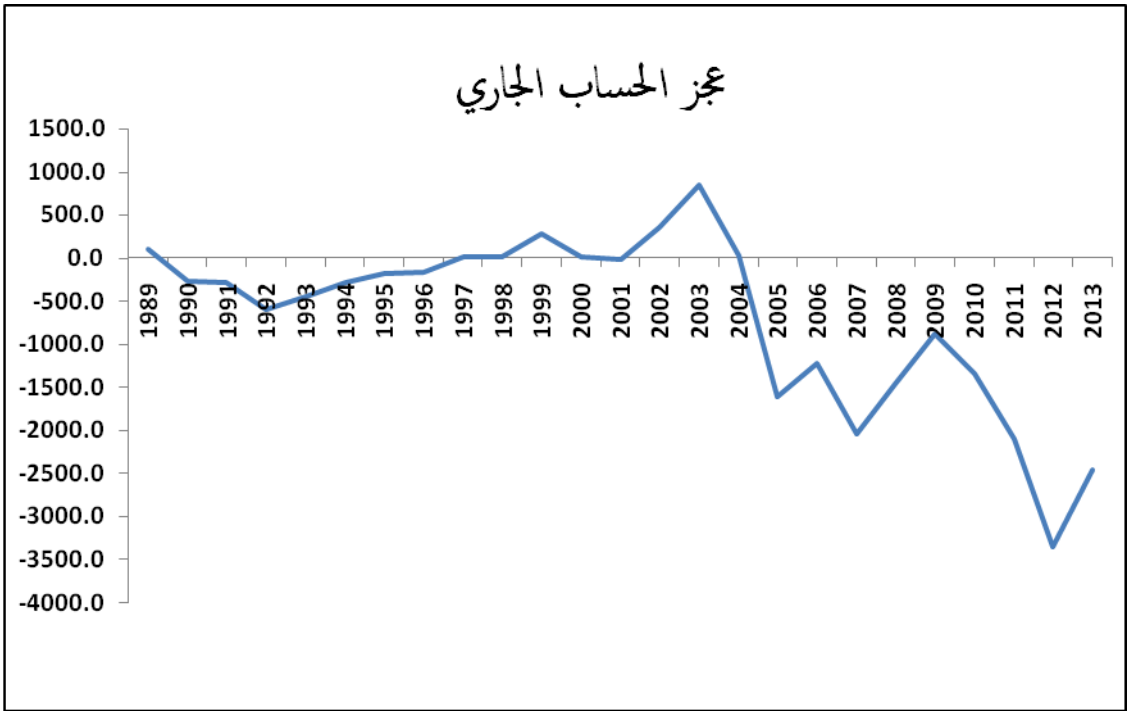

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٥) ميزان المدفوعات

ويبيّن الرسم رقم (٥) التغيّرات الحاصلة في ميزان المدفوعات، حيث ظهر بالسالب خلال معظم سنوات الدّراسة. ومنذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٣ ظهر ميزان المراجعة بالسالب بشكل مستمرّ. وقد تراوح ميزان المدفوعات بين أعلى قيمة له ٨٤٩.٨ مليون دينار عام ٢٠٠٣ ، وأدنى قيمة له -٢٤٦٣.٩ مليون دينار عام ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢ التحليل الإحصائي

٣-٢-١ وصف متغيرات النموذج:

- الحساب الجاري: وهو عبارة عن مجموع عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات وحساب الدخل وصافي التحويلات الجارية للقطاع العام والقطاعات الأخرى. ويعبر أيضا عن صافي المعاملات الجارية لاقتصاد ما مع العالم الخارجي.
- الإيرادات المحلية: ويشمل هذا البند الإيرادات الحكومية من الضرائب على الدخل والأفراد والعاملات المالية والسلع والخدمات والضرائب الإضافية الأخرى إضافة إلى الاقتطاعات التقاعدية والإيرادات الأخرى المتمثلة في إيرادات بيع السلع والخدمات وإيرادات دخل الملكية.
- الإنفاق الحكومي: ويشمل النفقات الجارية والرأسمالية للحكومة.
- المساعدات الخارجية: وهي عبارة عن المبالغ المحولة من الجهات المانحة إلى حساب الخزينة العامة لدعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

٣-٢-٢ نتائج التحليل الاحصائي

وقد تم تحليل البيانات من خلال بناء نموذج إحصائي بالاستناد إلى طريقة الانحدار المتعدد المربعات الصغرى (OLS) وذلك لتقدير أثر المتغيرات التابعة في النموذج على المتغير المستقل وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$CAB= \alpha_0+\alpha_1 SP+\alpha_2 DR+\alpha_3 GR+ \mu_t$$

حيث يمثل (CAB) عجز الحساب الجاري، و(SP) الإنفاق الحكومي، و(DR) الإيرادات المحلية، و(GR) المساعدات الخارجية المستلمة، و(μ) الخطأ العشوائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dependent Variable: CAB				
Method: Least Squares				
Date: 01/06/15 Time: 14:12				
Sample (adjusted): 1990 2013				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR	0.364819	0.280453	1.3008205	0.1851
GR	0.947848	0.418567	2.2645072	0.0425
SP	-0.75435	0.354266	-2.1293322	0.0458
C	371.7093	269.3062	1.3802478	0.1827
R-squared	0.714573	Mean dependent var		-712.246
Adjusted R-squared	0.671759	S.D. dependent var		1024.012
S.E. of regression	586.6807	Akaike info criterion		15.73785
Sum squared resid	6883886	Schwarz criterion		15.93419
Log likelihood	-184.8542	Hannan-Quinn criter.		15.78994
F-statistic	16.69013	Durbin-Watson stat		1.717409
Prob(F-statistic)	0.000011			

حيث يلاحظ من خلال التحليل أعلاه بأن المساعدات الخارجية المستلمة لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) في تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات حيث يلاحظ بأن هذا البند وعلى الرغم من تذبذبه الواضح قد ساهم في تخفيض عجز الحساب الجاري بنسبة بلغت بالمتوسط ٥.٥% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للنفقات العامة فيلاحظ من خلال التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) مع عجز الحساب الجاري ،وبالتالي فإن ارتفاع النفقات العامة في الأردن خلال فترة الدراسة قد ساهم في زيادة عجز الموازنة العامة، والذي أثر سلباً على عجز الحساب الجاري. أما الإيرادات المحلية فيلاحظ بأن علاقتها إيجابية مع عجز الحساب الجاري، مع أنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

وبخصوص القدرة التفسيرية للنموذج يلاحظ بأن المتغيرات المستقلة (المساعدات الخارجية الإيرادات المحلية والنفقات العامة) قد فسرت ما نسبته ٧٠% من سلوك المتغير التابع، كما ويدلل اختبار (Durbin- Watson) على أن الأخطاء غير مرتبطة ارتباطاً ذاتيا فيما بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١ النتائج

لقد تمّ التوصل للنتائج الآتية:

١- المساعدات الخارجية المستلمة لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) في تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات حيث يلاحظ بأن هذا البند وعلى الرغم من تذبذبه الواضح قد ساهم في تخفيض عجز الحساب الجاري بنسبة بلغت بالمتوسط ٥.٥% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- أظهرت النفقات العامة من خلال التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) مع عجز الحساب الجاري، وبالتالي فإن ارتفاع النفقات العامة في الأردن خلال فترة الدراسة قد ساهم في زيادة عجز الموازنة العامة، والذي أثر سلباً على عجز الحساب الجاري.

٣- الإيرادات المحلية لها علاقتها إيجابية مع عجز الحساب الجاري، مع أنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢ التوصيات

وعلى ضوء ما توصّلت إليه الدّراسة من نتائج؛ فإنه يوصى بما يأتي:

١. في ظل اتجاه الاقتصاد الأردني إلى الاقتصاد الدّولي وتجربته لبرامج التصحيح الاقتصادي (١٩٨٩-٢٠٠٤)؛ فإن تشجيع الاستثمار ودعم القطاعين الصناعي والزراعي وتنشيط السياحة الداخليّة تعدُّ من أهم الاتجاهات التي تحقق تنمية اقتصاديّة وطنيّة مستدامة تستفيد من الاتفاقيّات الدّوليّة والإقليميّة للأردن.

٢. العمل بسياسة ضبط الإنفاق العام، وذلك لإعادة ترتيب الأولويّات لحماية الاقتصاد الأردني، والمحافظة على الخدمات الأساسيّة للمواطنين وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة.

٣. زيادة القدرة على التنبؤ بأيّة أزمات اقتصاديّة متوقعة محلياً أو عالمياً، وذلك من خلال وضع خبراء مختصين في كافة المجالات الاقتصاديّة، قادرين على وضع الخطط الناجحة لمعالجة الأزمات المتوقّعة، في حال حدوثها من خلال التركيز على المؤشرات الاقتصاديّة المحليّة والعالميّة وتحليلها.

٤. أن تأخذ الحكومة ممثلة بالسلطة النقديّة بعين الاعتبار حسابات سعر الصرف الحقيقي عند اتخاذ أيّ قرار يتعلق بتخفيض العملة، أو زيادة مستوى الأسعار المحليّة، كون هذه الحسابات تؤثر بشكل مباشر على تحسين ميزان المدفوعات.

٥. الأخذ بعين الاعتبار كل التأثيرات المتبادلة بين المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة التي تطرأ على ميزان المدفوعات الأردني، عند تطبيق سياسة ماليّة أو سياسة نقديّة أو مختلطة، للوصول إلى أفضل وضع لميزان المدفوعات، من غير الاعتماد بشكل كبير على المساعدات والقروض من الخارج.

٦. أن تستمر الحكومة والسلطة النقديّة بمراقبة النشاط الاقتصادي الأردني، والعمل على تنظيمه ومراقبته فيما يخص القوانين التي تشجع الاستثمار الأجنبي، واستخدام أدوات التدخّل المباشر في بعض الظروف الاستثنائيّة.

٧. تفعيل دور وزارة الماليّة الرقابي على المساعدات الخارجيّة المقدمة للأردن، والتنسيق مع الوزارات والدوائر ذات العلاقة؛ للوقوف على أوجه إنفاق هذه المساعدات بالشكل الذي يعظم الاستفادة منها، والعمل على توجيهها نحو المشاريع الإنتاجية المختلفة والإنفاق الاستثماري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربيّة:

١. البنك المركزي الأردني، **التقارير السنويّة**، الشهرية، عمان الأردن أعداد مختلفة.

٢. الجومرد، وآخرون (٢٠٠٠)، **تقييم المساعدات الاقتصاديّة الخارجيّة للأردن**، مركز الدّراسات الاستراتيجيّة، الجامعة الأردنيّة.

٣. حماد، خليل (١٩٨٥)، المساعدات الخارجيّة والنمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن (١٩٦٧-١٩٨٣). **أبحاث اليرموك**، ج(١).

٤. الذنيبات، معاذ (٢٠٠٤)، **تطوّر الإيرادات المحليّة في الموازنة العامّة الأردنيّة والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)، دراسة تحليلية مقارنة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

٥. الرّفاعي، حسين نمر (٢٠٠٦)، **أثر القروض والمساعدات الأجنبيّة على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن للفترة ما بين (١٩٧٦-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

٦. الشقران، أحمد (١٩٩٧)، **أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الميزان التجاري الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن.

٧. عبادي، ميساء وليد (٢٠٠١)، **القروض الأجنبيّة ودورها في التنمية الاقتصاديّة المحليّة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٨. عبد الخالق، شذى (٢٠٠٠)، **تحرير حساب رأس المال وأثره في ميزان المدفوعات)، حالة الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان-الأردن.

٩. العمرو، ثروت سلامة محمد (٢٠٠٦)، **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٥-١٩٩٥)**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

١٠. الكيال، عيسى (١٩٩٤)، **أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأردن**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان – الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. المجالي، خالد علي ذياب (٢٠١٠)، **تأثير الصدمات الاقتصاديّة العالميّة على ميزان المدفوعات الأردني (١٩٨٠-٢٠٠٨)**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان، الأردن.

١٢. النجداوي، أروى (١٩٩٢)، **تحليل أثر المتغيّرات النقديّة على ميزان المدفوعات الأردني**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة.

١٣. نويس، نزار (٢٠٠١)، **أثر التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) على الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان - الأردن.

١٤. وزارة التخطيط والتعاون الدّولي، **المساعدات الخارجيّة، للعام ٢٠٠٥-٢٠٠٩**.

١٥. وكالة الأنباء الأردنيّة – بترا، (٢٠٠٧)، **وزارة التخطيط تتجه لتأسيس صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسّطة**.

١٦. يونس، مفيد دنون وآخرون (٢٠٠٢)، تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصاديّة في الأردن. **مجلة تنمية الرافدين**، ٢٤(٦٩).

١٧. طالب محمدعلي، (٢٠٠٤)، مدخل الى الاقتصاد الكلي ، **معهد الدراسات المصرفية** ،عمان، ص ٢١٣ .

١٨. الهيتي ،نوزاد ؛ الخشالي ، منجد ،(٢٠٠٦). **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** .ط١.دارالمناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن.

١٩. جرادات، (١٩٩٤)، **(برامج التصحيح وسمات صندوق النقد الدولي. تجربة الاردن)** .

٢٠. الرفاعي، (٢٠٠٦)، **(ازمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي).**

٢١. وفي دراسة ابو شمالة (٢٠٠٦)، **(دور المعونات الاجنبية في تحقيق التنمية واعادة البناء للاقتصاد الوطني الفلسطيني)** .

٢٢. حشيش، عادل (٢٠٠٦) .**"السياسات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام "**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية.

٢٣. الرفاعي ، حسين نمر، (٢٠٠٦)." **أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الاردن للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٥)."** رسالة ماجستير غير منشورة، اربد، جامعة اليرموك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤. عبدالفتاح،سيف الدين، كاظم، صالح، صقر، محمد، مكاوي، النجفي، محمد، خربوش، عارف، نصر،(٢٠٠١)."**المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي**"، ط١، مكتبة النهضة، بغداد.

٢٥. عواملة، نائل،(١٩٩١)."**تحليل اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الاردنية والعوامل المؤثرة فيها**".مجلة أبحاث اليرموك، مجلد٦، عدد١.

٢٦. غالي، بطرس، محمود، عيسى، (١٩٨٤)."**مدخل الى علم السياسة**"، مكتبة الانلجو مصرية، القاهرة، الطبعة السادسة.

٢٧. فضل الله ،علي فضل الله ،(١٩٨١)."**إدارة التنمية**"، صوت الخليج، الشارقة.

٢٨. ماجد، عبد اللطيف، الدقامسة، مأمون،(٢٠٠١) .الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة الاردنية خلال الفترة (١٩٨٠_١٩٩٧). مجلة آفاق **اقتصادية**، المجلد٢٢، العدد٨٥، ص ٤٧-٨٧.

٢٩. الهيتي ، نوزاد، الخشالي ، منجد ،(٢٠٠٧)." **مقدمة في المالية الدولية** "، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الاردن،

ثانياً- المراجع الأجنبيّة:

1. Allen, W. A. (1980). Exchange Rates and Balance of Payment's Adjustment General Principles and Some recent experiences. **BIS Working Papers**, No. 3 July.
2. Cashin, Paul (1995). Government Spending, Tax and Economic Growth. **IMF, Staff Papers,** 42(2).
3. Fyissy, Bichk & EL-Kaissy, Mohamed (1999). Foreign Aid and The Economic Growth of Development. 34(3).
4. Hashemzadeh, N. (2006). The Dynamics of Current Account and Budget Deficits in Selected Countries in the Middle East and North Africa. **International Research Journal of Finance and Economics**, Euro Journals Publishing. Inc.
5. International Monetary Fund. IMF (1977). **The Monetary Approach to the Balance of Payments**, Washington. D.C. P.p.2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. Kreinin, M. and Lawrence, O. (1978). The Monetary Approach to the Balance of Payments: A survey. **Princeton Studies in International Finance**, No. 43. Princeton University Press, New Jersey.

7. Lin, Z. (2003). The Dynamic of Real Interest Rates, Real Exchange Rates, and the Balance of Payment in China: 1980-2002. **IMF Working Paper**, WP/03/67.

8. Lohnsom, H. (1977). The Monetary Approach to the Balance of Payment's Theory and Policy: Explanation and Policy Implications. **Economica**, 44(175), 217-229.

9. Meade, James E. (1951). **The Balance of Payments**, London: Oxford University press..

10. Polak, J. (2001). The Tow Monetary Approaches to the Balance of Payments: Keynesian and Lohansonian. **IMF. Working Paper**. WP/01/100, August.

11. World Bank, **Annual Report**, Several Issues, Washington DC, USA

12. Fleming, A. (1962), Domestic Financial Policies Under Fixed and Floating Exchange Rates, Staff Papers, International Monetary Fund, Vol. 9 (November)

13. Meade, James E., (1951), The Balance of Payments, Oxford University press, London, 1951

14. Mundell, R. (1963), Capital Mobility and Stabilization Policy Under Fixed and Floating ..Exchange Rates, Manuscript Presented at the Quebec Meeting of Canadian . Political Science Association, June.

15. World Bank, (2008), The Impact of the Global Financial Crisis on the Development…Finance Prospects for LDCs. Washington, DC., USA

www.manaraa.com